





الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه
فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف
حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد
الضيائية لان هذا الجمع كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر
المبتدئين من محصلي التحصيل وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته
بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل
ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر
بالحمد عليها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون
اثره اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فلا بد
ان يعرف كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها
جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة

الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح
لتأثيرهما في نفس السامع كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض
تأثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا
يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جمع كلمة كتمر وتمرة بدليل
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحدة
بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها
على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ
كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا
كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب
والحكمي كالمنوي في زيد ضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل
له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة
والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى
هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط

والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى
قيد يخرجها وانما قال لفظا ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة اذ الوحدة
غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع
تخصيص شي بشي متى اطلق او احس الشي الاول فهم منه الشي الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا
اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق
الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم
فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد بشي فهو اما
مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف
معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع
فذكر المعنى مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ
الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقية حروف
الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله
لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد
وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع
لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظة الجزو الجملة فكيف يكون موضوعا للمفرد

لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت باعتبار معانيها مركبة
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد
اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ موضوع بازاء لفظ
آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي في افراده الفاظ
كلفظ الاسم والفعل والحرف والجزو والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الالفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن
الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة
مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب
في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ما لا
يدل جزؤه على جزء معناه ولما تقدم من بيان النكتة في ايراد
احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف
الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من
المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام
ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب

الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الحرف ما دل على معنى في غيره

هذا حديث النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه

الذات لكنه مغاير له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية
وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير
كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه
معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو
وهو معرفة احوال اواخر الكلم
انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب واتم مما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى
مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه لانه لا يقال له لفظة واحدة
وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب
كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن
الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون
بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد
من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما

في حد الكلمة
احوال اواخر الكلم من جهة الاعراب والبناء
معطوف على فاعل لا يخفى

كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها
ان تدل على معنى كاين في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى
في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بابه
هذا الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى
في نفسها الحرف كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على
معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة
في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما تسمى هذا القسم حرفا
لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل
للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف
والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها
ان لا يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد
الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك
المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له او من صفتها ان
يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو
ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم
ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب

منه وصح الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة
على مسماه القسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حدّ كل واحد منها
اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف
كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم استقلاله
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم كل
منها معرّف جامع الافراد مانع عن دخول غيرها وليس المراد بهنا
بالحد الا المعرف الجامع المانع وتقدد المص حيث اشار الى حدودها
في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما
بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به
قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن
كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد

احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل و
بقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وحضر
هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد
منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا
كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام
ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة
المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ديز مقلوب
زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا
اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان ضربت زيدا قائما بمجموعه
كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام
هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل
وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا
ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد

الى ترادف الكلام والجملة

مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا لذاته ومن جعلها أخص من الجملة
تبع من صحح صدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة أخبارا أو
أوصافا فإنها بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي أن المراد بالإسناد
هو الإسناد المقصود لذاته ومن يكون الكلام عند المص ايضا أخص
من الجملة ولا يتأتى أي لا يحصل ذلك أي الكلام إلا في ضمن
اسمين أحدهما مسند والآخر مسند إليه أو في ضمن اسم مسند إليه
وفعل مسند وفي بعض النسخ أو في فعل واسم فإن التركيب الثنائي
العقلي بين الأقسام الثلثة يرتقي إلى ستة ثلثة منها من جنس
منها من جنس واحد اسم اسم فعل فعل حرف حرف وثلثة منها من
جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين أن الكلام
لا يحصل بدون الإسناد والإسناد لا بد له من مسند ومسند إليه
وهما لا يتحققان إلا في اسمين أو اسم وفعل وأما الأقسام الأربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
وفي الفعل والحرف المسند إليه مفقود وفي الاسم والحرف أحدهما
مفقود فإن الاسم إن كان مسندا فالمسند إليه مفقود وإن
كان مسندا إليه فالمسند مفقود نحو يا زيد بتقدير أدعو زيدا
فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في أدعو الاسم ما دل أي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه أي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير نظرا على

على لفظ الموصول قال المصنف في الإيضاح شرح المفصل الضمير في ما دل
على معنى في نفسه راجع إلى معنى أي ما دل على معنى باعتباره في نفسه
وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا أي لا باعتبار أمر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره أي حاصل في غيره أي باعتبار متعلقه لا باعتباره
في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال
كما أن في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك
في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملاحظ في ذاته يصلح أن يحكم
عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء
منهما فالابتداء مثلا إذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى
مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه إجمالا
وتبعا من غير حاجة إلى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه إلى ضم كلمة أخرى إليه
ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم إن للاسم والفعل معنى كائنا
في نفس الكلمة الدالة عليه وإذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل
بالمفهومية ولا يصلح أن يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن أن يتعقل إلا
بذكر متعلقه بخصوصه ولا أن يدل عليه إلا بضم كلمة دالة على متعلقه
والحاصل أن لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة

قصداً
اى مستقلاً

كل واحد من جزئياتها المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
وآلات لتعرّف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا وبالذات
في ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما
تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها
او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر
النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها
لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف
يدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه
الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في
نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو
الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس
الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين
ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة
ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه
لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة

الاضافة مثل ذو واولو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لانه
معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها الا انها
تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت
العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقاتها مخصوصة لانه
هي الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم المعنى
فهي دالة على معانيها معتبرة في حد نفسها لا في حد غيرها فهي داخلة
في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسها باعتبار
معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة
الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ
الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج
الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها
اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو
رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه
وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او
عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف
او الجار والمجرور نحو امامك بيدك وعليك زيدا فليس شيء منها
الدالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه

يعني اصل رويد ارواد تحذف الالفان فصغر وقيل رويد

والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا
لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع
الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بناء على تأويل المصدر اي يوم نفع
الصادقين قال الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا مختص بالاسم
وانما قيدنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد
فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي
الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب
والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من
الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه
عامله فيدخل فيه زيد وقائم و هؤلاء في قولك زيد قائم و
قام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا كالاسماء المعدودة
نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن
لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك
من المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة
مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في
فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا
القيد يخرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما

لانه مفعول اعربت

كما سيجيء في بابه ان شاء الله واعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع
في المعرب الذي هو اسم المفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل
الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر
العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر
في كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق
بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في
كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة
وانما عدل المص عما هو مشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به
احوال اواخر الكلم في التركيب العربية من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة
له معتد بها في معرفة اصطلاحهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان
يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم
فمعرفته مقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كانت معرفته المقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه
مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه
فينبغي ان يعرفه ولا يعتبر ما عرفه الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة
احكامه كما فعل المص وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة

جعلت الكلمة ذات اعراب لاني اعربت الذي هو بمعنى أزلت الفساد

عليه من حيث انه هو معرب **ان يختلف آخره** اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً بان يتبدل حرف بحرف حقيقة او حكماً اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة حقيقة او حكماً اذا كان اعرابه بالحركة **باختلاف العوامل** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيداً مضروب واني ضربت زيداً واني ضارب زيداً فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه **لفظاً او تقديراً** نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافاً لفظياً او تقديرياً والاختلاف كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد وتقديراً كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتياً وبفتي انقلبت الياء الفاً فصار الاعراب تقديرياً والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكماً كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعاً فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخره حقيقة بل حكماً فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الا اختلاف

الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة للمبني الاصل مع عامل ابتداء عليه لا اعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر فلا فساد فيه فان للمعرب احكاماً كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضاً من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصها الشاملة **الاعراب ما** اي حركة او حرف **اختلف آخره** اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً او صفة **به** اي بتلك الحركة او الحرف وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف تأثير العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر منه السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي المعرب على اختيار المص لكون اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعاً ومنعاً لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله **ليدل على المعاني** وكانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه

متعلق باختلف آخره يعني لختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم
الفاعل عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود واي المتبادلة يقال
اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد
بعد واحد على سبيل التناوب والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا
تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة
لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف
في آخر المعرب فوضع اهل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث
يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في
آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون
الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح
فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به
لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع
اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهي الاسماء الثلثة مختصة
بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا
بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية
غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم

علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا
علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي كون الشيء
مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق
ياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع
بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفعول كثير لانه خمسة فاعطي
الخفيف بالكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له
والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يتحصل المعنى المقتضي
اي جنس من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني
زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها
وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيدا
فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى
الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم
المفرد المنصرف الذي لم يكسر بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من
وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
فيهما بالحركة ولذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات

فالملحق بالفاعل خمسة المبتدا وخبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس

علامة ضم

والمفعول خمسة المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له والملحق به سبعة الحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواتها واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا عند الحجازيين

والجر الاصلي للمضاف اليه اما بالحرف او بالاضافة المعنوية وغير الاصلي اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا او في المنصوب نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة او بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد

الثلثة في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعاً اي حالة
الرفع والفتحة نصباً اي حالة النصب والكسرة جراً اي حالة الجر
فنصب قوله رفعاً ونصباً وجراً على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل
النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل
ورايت رجلاً ومررت برجلٍ والقسم الثاني نحو جاءني طلبة و
رايت طلبةً ومررت بطلبةٍ جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعاً والكسرة
نصباً وجراً فان النصب فيه تابع للجر اجراءً للفرع على وتيرة الاصل
الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء
ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً فالجر فيه تابع للنصب كما
سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي
يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة
وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف
واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو
اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف
لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعرابها اي الاسماء الستة

الستة بالواو رفعاً والالف نصباً والياء جراً لكن لا مطلقاً بل حال
كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب
التثنية والجمع وانما لم يصرح بذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة
لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلاً فاعرابها
بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخاً ومررت باخ فينبغي ان تكون
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم
فحالها كحال سائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط
بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها مضافة الى الكاف
رفعاً والالف نصباً والياء جراً وانما جعل اعراب هذه
الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضاً كذلك لئلا
يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا
اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة
كل اعراب اسماً وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها
في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سماعاً بخلاف سائر الاسماء المضافة
المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا

وانما اشترط كونها مضافة الى غير
ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة
الى ياء المتكلم لكانت مبنية
على مذهب عبد القاهر
الجرجاني او معربة تقديرا
على مذهب ابن الحاجب

بالحروف

فيهما

ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا الى المضمر
وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى
فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي
فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون
حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين
نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي
هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت
كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه
مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه
الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية و
معناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح
ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به
ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو
اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها التسع
وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع
ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا

القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين
في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع الواحد وفي اخرهما
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل
ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرع له
لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى
وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقي الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقي المثنى
بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى
لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة
الرفع في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان
فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه
في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لكون
النصب والجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم
الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة شرع في
بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشار الى تقسيم
اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه ولا ثم بين

ان اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في
الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك
اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في
الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا باللام او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين
لان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة و كما في الاسم
المعرب بالحركة المضاف الي ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل
ما قبل الياء بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة
اخري بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب
مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا في الاحوال الثلثة يعني
كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في
جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف علي تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه
وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهور
في اللفظ ثقيلا علي اللسان كما في الاسم في آخره ياء مكسورة ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي
رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة
والكسرة علي الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف علي قوله كالقاضي
يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد

وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو
مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني
مسلمي فانه اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق ساكن فانقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا
يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم
ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا
واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر
فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير
المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف
علي قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفي بتعريفه
فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما
واجتماع شرايطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة
منها اي من تلك التسع تقوم من العلة الواحدة مقامها اي
مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع

مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا لكل واحد حتى يقال لا يصح
الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل
ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدد
في عطف ما بين العلتين من الواو الى ثم للتجوز والمحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب
فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ومنع النون الصرف حال
كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف المتقدم اعني من قبلها او مبتدأ
خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف
مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بزيادة واريد
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف
عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد
راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم
اخوه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر
العلل بصورة النظم الى الحفظ اقرب لان حفظ النظم اسهل والقول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة
في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب الى
الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب

من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها
في ما بين البيتين فقال عمر مثال العدل واحمر مثال للوصف
وطلحة مثال التانيث وزينب مثال المعرفة وفي ايراد زينب مثالا
للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال العجمة ومساجد مثال الجمع ومعدي كرب مثال التركيب وعمران
مثال الالف والنون واحمد مثال الوزن الفعل وحكمه اي حكم
غير المنصرف والاثر المرتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها
تقوم مقام العلتين ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة
فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل
واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو
الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان
العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع
التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك
تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل
في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع لما زيدتا عليه ووزن الفعل
فرع وزن الاسم لان اصل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع
آخر فاذا فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع



سواء كان ضروريا او غير ضروري صرف اي جعل في حكم المنصرف بادخال
الكسر والتنوين فيه لا جعل منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المحققين فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم
خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير
في صرف راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافيته
فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه
عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله صُبَّتْ
عليّ مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني
فكقوله أعِدْ ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه
زحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز
عن بعض الزحافات ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلت الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد
حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم رؤوف عطوف من يسمى باحمد
فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف
الروي في ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز
صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية
التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة

الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف
الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف ليناسبه وما يقوم مقامهما
اي العلة الواحدة تقوم مقام العلتين من علل التسع علتان كما مر آنفا
قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى
صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كأكالب وأساور وأناعيم
او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لا مطلقا بل بعض اقسامه
هو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى
وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في
حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر وصار
التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع
فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض
كالعلمية لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي
كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية
اي عن الصورة التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة
الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها او ان المتبادر من خروجه عن صيغته
الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا
ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم

قوله كاكالب وهي جمع اكلب وهو جمع كلب

فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغة الى صيغة يستلزم
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها
في كونها غير داخلة تحت قاعدة واصل كما كانت الاولى داخلة تحته
فخرج عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة
عن الصيغة الثانية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع
الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب
عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم
منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود
ههنا تميز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحيث يحصل تعريفه
بهذا التميز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث
واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او
العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه
فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق
الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد

يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بما
[illegible] وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل
باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما
باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول
عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله
تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون
لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما
في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وكذا الحال في
احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف فيها وورائهما
الى عشار ومعشر خلاف والقول بمجيئهما والسبب في منع صرف ثلث
ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية الوضعية كانت
ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له
واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل
اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام
او الاضافة او كلمة من فحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن
احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من اي آخر من وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء واضافة اخرى مثلهما

نحو جُشَم وقُبَل وبأنّ تميم عدوي ليس في آخر شيء مما ذلك فتعيّن
أن يكون معدولاً عن أحد الآخرين جُمَع جمع جمعاء مؤنث أجمع
وكذلك كُتَع وبُصَع وقياس فعلاء أفعل إن كانت صفة أن تجمع على
فُعْل كحمراء على حُمْر وإن كانت اسماً أن تجمع على فعالى أو فعلاوات
كصحراء على صحارى أو صحراوات فأصلها إما جُمْع أو جماعى أو جمعاوات
فإذا اعتبر إخراجها عن واحد منها تحقق العدل فأحد السببين
فيها العدل المتحقق والآخر الصفة الأصلية وإن صارت بالغلبة في
باب التأكيد اسماً وفي أجمع وأخواته أحد السببين وزن الفعل
والآخر الصفة الأصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كأنيب
وأقوس فإنه لم يعتبر إخراجها عما هو القياس فيها كالأنياب والأقواس كيف
ولو اعتبر جمعها أو لاحظ الأنياب والأقواس فلا شذوذ في جمع الجمع؛
ولأنا نمنع أن الاسم المخرج يلزم من مخالفتها الشذوذ في أبنيتهم فيها
بالشذوذ ومن هذا تبيّن الفرق بين الشاذ والمعدول أو تقديراً
أي خروجاً كائناً عن أصل مقدّر مفروض بكون الداعي إلى تقديره
وفرضه منع الصرف لا غير وكذلك زُفَر فإنهما لمّا وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل لما توقف
اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع
الصرف قُدّر فيهما أن أصلهما عامر وزافر عدل عنهما إلى عمر وزفر
ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة وأراد به ما كان على

على فَعالِ علماً للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فإنهم
اعتبروا العدل في هذا الباب حملاً على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة
مثل حَضارِ وظَفارِ فإنهما مبنيتان وليس فيهما إلا السببان التأنيث
والعلمية والسببان لا يوجب البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب
البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما
جعلوه معرباً غير منصرف أيضاً حملاً على نظائره مع عدم الاحتياج إليه
لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل
فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال
ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لأن الكلام فيما قدّر فيه العدل
لتحصيل سبب منع الصرف وإنما قال في تميم لأن الحجازيين يبنونه
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم أكثرهم فإن الأقلين منهم
لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة
إلى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل أحمر فإنه
موضوع لذات ما أُخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب
الاستعمال مثل أربع في مررت بنسوة أربع فإنه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد
تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فإنه لما أُجري فيه على النسوة

التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي
بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لاصالته لا العارضي لعرضيته فلذلك قال المص رحمه الله شرطه
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان تعرض الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت
عنه فلا يضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في
الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد
ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة
فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث
صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها
سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من
الدهمة اعني السواد فانه هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية
بغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها
في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء

الاسماء الوصفية الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل
والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر
لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال لكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في
الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي
الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببية منع
الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع
ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة التأنيث
المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
فيه لان بينهما فرقا فانها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر
كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب تأثير التأنيث
المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة اي زيادة الكلمة على ثلثة احرف او تحرك الحرف الاوسط
من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور

قوله ليصير التأنيث لازما فيما
اذا كانت التاء للتأنيث
واما التاء الذي هي جزء كلمة
كحجارة اشترط فيها العلمية
لانها في منع الصرف فرع تاء
التأنيث فجعلت على
وتيرتها عصام

الثلثة عن الخفة التي من شانها ان يعارض ثقل احد السببين فخرج
تاثيره ونقل الا ولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين
فيه وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدتين يمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي
اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها
فقدم وهو مؤنث سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية من غير ان يقوم شي
مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان
زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل
انه صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة
بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان
الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث

والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف
التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان
تكون علمية اي ان يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا
مصدرية او منسوبة الى العلم بان لا يكون حاصلا في ضمنه على ان يكون اليا
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات
لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجي فلا يتصور كونه سببا
لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
ولها شرط في منع الصرف الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم
في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابرهيم
او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل
النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء
لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب تكلموا به علما في العجمية وانما
جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه
العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه
لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الاوسط
او زيادة على الثلثة اي على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين

قوله لا ذات المعرفة لانها اسم وضع لشي بعينه اذ العلة التعريف وهو كونه دالا على شي معين والاسباب المانعة من الصرف كلها صفات الاسماء كالعدل والوصف والتانيث والعجمة وغيرها لا ذوات الاسماء فلهذا فسر الشارح المعرفة بالتعريف وعلله بما بيناه

اي في علمية

منع الصرف احترازا عن خبره معترضة بين المعطوفين

لان التعريف مقابلة التنكير والعلمية جزء منه

شرطان

في الاسم الاعجمي

نوع منتزع هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فانصرف نوح انما هو
لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه
امر معنوى فلا يجوز اعتباره مع سكون الاوسط واما التانيث فانه
له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الاوسط وانه لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة فى ماه وجور مع سكون
الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم
حصن بديار بكر وابراهيم يمتنع صرفهما لوجود الشرط الثانى فيهما فانه
فى شتر تحرك الاوسط وفى ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع
بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح
ولهذا قدم انصراف نوح مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم
السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل
ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع
وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اى شرط قيامه مقام السببين
صيغة منتهى الجموع وهى الصيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها الف

الف وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهى التى لا تجمع جمع تكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت فى بعض الصور
مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير
الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما تجمع ايامن على ايامنات
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون صيغة محفوظة
عن قبول التغير فتقوم مقام السببين بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف
او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو
فوارهة جمع فاره وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع تاء
على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة
والطاعة فيدخل فى قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى فانه
مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر
بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما
ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيره كمساجد
مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن واما فرازنة ولعل المثال بها تماهى على صيغة منتهى الجموع مع تاء فمنصرف
لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على
الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة

الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره
الفرزان بالكسر عارف وذو فرزان كمسه فارسيدن معرب درجه فرازنه كلور احتري
الفاره الحاذق يعني زيرك كشى جمعى فوارهة كلور
فتور اي ضعف
نحو مدائني نبات
نانه جار علما الى ثلث مدائين فنسب اليه فلو لم يكن مفردا يكون عليه
نطق على قوله فلا يرد نحو فوارهة
المال الاستقبال
جواب تسليمي
واجيب بانه انتقض بمثل مدائني لان الالف النسبة تجري مجرى حاد التانيث

منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان
يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر لكونه
علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن
الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن وسمي به الضبع مبالغة
في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة ثم هذا الجنس فالمعتبر في منع صرف حضاجر
هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار جمعية
الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع انثى الضبعان قلنا
علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم
لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل بشرط ان
يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمع كالوصف
قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر
كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب
عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت من الاشكال الوارد
على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في
الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف
في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما كانت فقد قيل في التفصي عنه

انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانعام ومصابيح فانه
في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من
قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية او حكمية
فبناء الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة اخر على الاسباب التسعة وهو
الحمل على الموازنة وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه جنس يطلق
على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقدروه حفظا
لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة
ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل العلام تحقق جمعيته
تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة
الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان
او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر
كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال
التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض
ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت
جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع
صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال

المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة
بعد تمامها فاصل جوار جواري فقولك جائني جوار جواري بالضم والتنوين
بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم
اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى
انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان
المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا
تفاوت وقد يتفق بعض العرب ثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقدم
منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة
خفيفة فما وقع فيها اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا
تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت
التركيب وهو صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء
فلا يرد النجم وبصري **شرطه العلمية** لياً من الزوال بحصول

وهو الصرف

لسيبويه

اي على تقدير تقديم منع الصرف على الاعلال

علمه

لقوة فيؤثر بها في منع الصرف **وان لا يكون باضافة** لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف والى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه
ما يضاده اعني منع الصرف **ولا اسناد** لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حال العلمية
على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لاجل انها على
قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة
واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي
هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر واحد عشر
علما قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكرنا بعد انهما من قبيل
المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرنا حكمها
اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها **مثل بعلبك** فانه اسم بلدة
مركب من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرهما **الالف والنون** المعدودان من باب اسباب منع الصرف
تسميان مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وتسميان مضارعتين
ايضا لمضارعتهما الالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما
وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين

يعني كيف تؤثر اثرا وهو يضاد الصرف اعني منع الصرف

قوله كانه اكتفى انما قال كانه لان في خمسة عشر واشباهه خلافا في بنائها ومنع صرفها فحينئذ لابد من ادخالها واخراجها

يعني كان واجبا على المص ان يقول

النقط الذي هو المعروف جاز فيه الفتح والكسر والكسر اولى

اي قال المص المبني ما ناسب مبني الاصل

قوله من حروف الزوائد اي من حروف هويت السمان

الالف والنون

الالف والنون

عند الكوفيين

الالف والنون

وفرعيتهما للمزيد عليه وإنما شابهتا ألفي التأنيث والراجح هو القول
الثاني ثم إنهما إن كانتا في اسم يعني ما يقابل الصفة فإن الاسم
المقابل للفعل والحرف إما أن لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة
من الصفات كرجل وفرس أو يدل كأحمر ومضروب وضارب فالأول
يسمى اسماً والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا
المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه أي شرط الألف
والنون في منعهما من الصرف وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد
أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقاً للزوم
زيادتهما أو ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بألفي التأنيث كعمران
أو كانتا في صفة فانتفاء فعلانة أي إن كان الألف والنون
في الصفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه
ليبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع أنه
صفة لأن مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لأنه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها
ومن ثمة أي من أجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمان فإنه منصرف
أو غير منصرف فإنه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لأنه صفة خاصة
لله تعالى لا تطلق على غير الله تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب
من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى
فهو منصرف دون سكران فإنه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط

الشرط على المذهبين فإن مؤنثه سكرى لا سكرانة وندمان فإنه
لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤنثه ندمانة
لا ندمى هذا إذا كان ندمان بمعنى النديم وأما إذا كان بمعنى النادم
فهو غير منصرف بالاتفاق لأن مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن
الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل وبهذا
القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها أحد الأمرين
إما أن يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى أنه لا يوجد في الاسم
العربي إلا منقولاً عن الفعل كشمّر على صيغة الفعل الماضي
المعلوم من التشمير فإنه نقل من هذه الصيغة وجعل علماً لفرس وكذا
عثّر لموضع وبذّر لماء وخضّم لرجل وانعال أفعل كالاسمية وأما نحو
بقّم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلّم علماً لموضع بالشام
فهو من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضُرب على البناء للمفعول إذا جعل علماً لشخص فإنه أيضاً
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وإنما قيدنا بالبناء للمفعول فإنه
على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب إلى منع صرفه بعض
النحاة أو يكون غير مختص لكن يكون في أوله أي في أول وزن الفعل
أو أول ما كان على وزن زيادة أي زيادة حرف وحرف زائد
من حروف أتين كزيادته أي مثل زيادة حرف وحرف زائد في
أول الفعل غير قابل أي حال كونه وزن الفعل أو ما كان على وزن

المراد بندمان بمعنى النديم من المنادمة وأما ندمان من الندم بمعنى النادم مؤنثه ندمى فيكون غير منصرف اتفاقاً كسكران

البقم بالتشديد في العرب وبالتخفيف في العجم

العندم بالتركي بقام اغاجي

قوله كزيادته جار ومجرور صفة زيادة

غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بلحوق التاء لاختصاصها بالاسم من اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسيا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمه اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل بقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية موثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية سبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع موثرة حال الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين

قوله ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء فيه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط بل انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فالاولى ان يقال من اجل وجود وزن الفعل مع سبب آخر وتحقق شرطه امتنع احمر من الصرف عصمه منه

طريق تنكير العلم بان يؤول بواحد من الجماعة اذا وقع شركة اتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلا او بفرض شركة فيه او يؤول باسم جنس يدل على تلك الصفة نحو لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق او لكل ظالم عادل

المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب وعلى سبب واحد فيما ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسر الميم علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لا تجامع مع وزن الفعل ايضا فقد عرفت فيما تقدم ان

اي لا يوجد العلتان على سبيل الاجتماع والانفراد في الا على سبيل الانفراد في الاستثناء

هذا بيان لشيء يعني ان المستثنى منه المجاز ههنا شيء عام لمجموع هذين الشيئين من حيث هو مجموع ولو احدهما فقط فيصح هذا الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه المقدر عاما متناسبا للمستثنى في جنسه وصفته وهو ما ذكرنا لا كما قيل فلا يرد ما اورده الهندي من انه غير صحيح فتدبر

اي خص هذا الكلام المذكور من قوله وما فيه علمية الى هنا

يعني ضمت يضمت بالضم لغة في صمت يصمت بالكسر وجاء اصمت كاضرب يضرب

اي في تعريف العدل

مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء
منع الصرف اياه واعتبار خروجه عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه
لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه
اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن ضابطة القاعدة على قول
سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو
ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما
ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان
كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر علما والمراد
بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل
فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف
عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى
كل وكذلك افعل التفضيل المجرد من التفضيلية فانه بعد التنكير
منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش
لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية
بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين

المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية
لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
اعني منع الصرف قلت الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم
مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية
السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد
التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف
فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف
والنون المزيدتين وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبر في حال العلمية
ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه
المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد
التنكير في مثل احمر علما باب حاتم وهي كل علم كان في الاصل وصفا مع
بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار متضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص
والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف

ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وازهر فان
تلك التضاد انما هو بين الوصفية الحقيقية والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا نعم يلزم احد
الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل
اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن **وجميع
الباب** اي جميع باب غير المنصرف **باللام** اي بدخول لام التعريف عليه
او الاضافة اي اضافته الى غيره **ينجر** اي يصير مجرورا **بالكسر** اي بحركة
الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتحة ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية
ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف
او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه
انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول
ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية
فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا
يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين
دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله فسقط التنوين لامتناعه

لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او
زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام
والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب آخر زالتا معا كما
في ابرهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن
هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول
انسب بما عرف به الغير المنصرف **المرفوعات** جمع
المرفوع لا المرفوعة لانه موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع
هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من
الخيل وجمال سبحلات اي ضخامة وكالايام الخاليات اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي اسم اشتمل **على علم الفاعلية** اي علامة كون الاسم
فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان
الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما
عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا
متصلا كما سيجيء **منه** اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية
الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة

الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل
اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه
وهو التقديم بخلاف الفاعل لانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق
فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق هو
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع
الفاعل وكذا المراد في حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه
في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف
وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن
زيد في زيد ضرب لانه وان اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير
شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه
وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا
نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع
الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه
به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل وشبهه به وطريقة
قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او ما في حكمها كاسم الفاعل

مثال الفاعل نحو زيد قائم ابوه
نحو زيد حسن وجهه
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا
نحو هيهات زيد
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فالكحل مرفوع على انه فاعل احسن

الفعل او شبهه

الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم
فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا
القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما
على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما
اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند
اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده
من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه
لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك
الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز ضرب
غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم اضمار قبل
الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه
زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن
جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي
بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بانه
لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه

من معمولاته بيان
اي الكائن الباء
في ذلك اي في جواز اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وقد فعل اي فعل فعلا شنيعا استحق به العذاب الاليم
اجيب

لانم ان الضمير يرجع الى العلاق بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل
اي جزى رب الجزاء **واذا انتفى الاعراب** الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع **لفظا فيهما** اي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن
الامثلة **والقرينة** اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان
يطلق على كل وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت
موسى حبلى ومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى **او كان الفاعل مضمرا
متصلا** بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب
غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيدا ضربت **او وقع مفعوله** اي مفعول الفاعل **بعد الا**
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب
زيد الا عمرا **او بعد معناها** نحو انما ضرب زيد عمرا **وجب
تقديمه** اي تقديم الفاعل في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون
الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في
صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله
ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان

يكون صح

لا يكون لعمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب
عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون
زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب
الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا في قولنا ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو
اذ الحصر انما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم
الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل
تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة
كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر ههنا في الجزء
الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا **واذا اتصل** اي
بالفاعل **ضمير مفعول** نحو ضرب زيدا غلامه **او وقع** اي الفاعل
بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو
ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا
او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد
او اتصل مفعوله بان يكون ضميرا متصلا بالفعل **و هو** اي
الفاعل **غير ضمير متصل** نحو ضربك زيد **وجب تاخيره** اي تاخير

اشارة الى الموضع الذي وجب تاخير الفاعل عن المفعول وهو اربعة مواضع صح

الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير
المفعول به فلئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة
وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلانه فات الاتصال
توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا
كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل
زيد فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن
يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد
ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون
الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف
الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر
في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال
المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء
للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع

بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان
ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما
مصدرية ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه
وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك اي
في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد
من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو
استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه
لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل
وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون المفعول جوازا في مثل نعم
جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية
وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب

قال الشارح المختبط السائل الذي يختبط بالليل

يعني صح

والقياس مطيحات

لقيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية **اذا تنازع الفعلان**
بل عاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم
عمروا وبكر شريف وكريم ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل
وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من الفعلين
اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **ظاهرا** اي اسما
ظاهرا واقعا **بعدهما** اي بعد الفعلين اذ المقدم عليهما والمتوسط
بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه
مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح
ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على
البدل فخرج لا يتصور تنازعهما في المضمر المتصل لان المتصل الواقع
بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند
البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه
حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي
الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا

ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما
التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف
واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت
فقد يكون اي تنازع الفعلين **في الفاعلية** بان يقتضي كل منهما
ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما **في المفعولية** بان يقتضي
كل منهما ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين
في اقتضاء المفعولية **مثل ضربت واكرمت زيدا** وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما
فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في
ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا
من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي
احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر
بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وبهذا
هو القسم الثالث المقابل للاوليين فقوله **مختلفين** لتخصيص
هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في
الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا

واعلم لم يورد مثالاً للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال
الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك
منصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت
زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا او غير ذلك
مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون
الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين
وهذا بيان ان المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل
الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز اضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع اليه
في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سد مسده شيء خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه احترازا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني
الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم

يلزم على تقدير اعماله اياه اضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او
حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول
فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره فان اقتضى المفعول حذفه او
اضمره تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل
روي عنه تشريك الرافعين واضماره بعد الظاهر كما في صورة
تأخر الناصب تقول ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت
زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول
تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو
اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار
قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار
الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني
واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا
راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل و
لا اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت
المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور
ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد

اي لكون الثاني عبارة عن الاول لان الاول مبتدء والثاني خبر في الحقيقة والمطابقة بينهما شرط في الافراد والتثنية والجمع

بان يقول حسبني وحسبت زيدا منطلقا

فلا محذور فيه لا حذف في الفاعل

الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني بجعل الزيدان فاعلا
له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر
المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا
خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله
منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا
اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين
الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا
والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما
استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه
بالمفعولية وامرء القيس هو افصح شعراء العرب اعمل الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين
فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس كفاني

كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من التنازع لفساد
المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال
لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من
المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل قوله
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا و
المنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني
قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني
قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له
مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل وشبه فعل لم يذكر فاعله
وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يعلم منه كما فصل المبتدا حيث
قال المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا
كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي
المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبهه اليه
وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته
مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل
اي الى الماضي المجهول ويفعل اي الى المضارع المجهول فيتناول

اي الفاعل في قوله حذف فاعله

مثل انفعل واستفعل وينفعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة
المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل
اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا
مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان
احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول له
من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت
في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية
فلو اسند اليه فات النصب الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام
نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له
والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب
علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له
فكما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا
وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع
الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة
شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه
لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف

اعلمت زيداً عمراً فاضلاً
علمت زيداً فاضلاً

لو لا انه على تقدير اللام الذي الدال على العلية

سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة نقول ضرب زيد
باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم
مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه
في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها وان
لم يكن اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى
المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول
الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما
غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لان
فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي
زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من
اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي
زيد عمروا ومنها المبتداء والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني
ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتداء والخبر جمعهما
في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما ولاشتراكهما
في العامل المعنى فالمبتداء هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول
نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل

لتلازم الواقع
اي من حيث ان المبتدي بدون
الخبر لا يكون كلاما تاما و
الخبر بدونه كذالك

لفظي كالسّي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا
في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسند اليه واحترز
به عن الخبر وثاني قسمي المبتداء الخارج عن هذا القسم فانهما
لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجريها كقرشي الواقعة بعد حرف
النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش
يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتداء ونحن فاعله فلو كان خبرا عن نحن لفصل بين اسم
التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا
لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتي واحترز به عن
نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال
للقسم الاول من المبتداء وما قايم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد الف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والف الاستفهام مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد و
اقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان

الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا
جاز الامران كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها ساد مسد
الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث
صور احديها اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
مبتداء وقايمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين
ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قايما مقام الخبر وثالثها اقايم
زيد ويجوز فيها الامران والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في
يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه
ليس باسم المسند به اي ما يقع الاسناد واحترز به عن القسم
الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة
المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من
المبتداء ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتداء
او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير
للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو
الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدء عصام
او ليسند الى شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر انه رافع لهما
عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء

والمبتدأ في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل
في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية
واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون عليه اذا لم يمنع مانع **التقديم**
على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال عن احوالها والذات
متقدمة على احوالها **ومن ثمة** اي من اجل ان الاصل في المبتدأ
التقديم لفظا **جاز** قولهم **في داره زيد** مع كون الضمير عايدا الى زيد
المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم **وامتنع** قولهم **صاحبها**
في الدار لعود الضمير الى الدار وهي في حيز الخبر الذي اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز **وقد يكون**
المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة
معنى معينا والمطلق المبهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم
على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق **بل اذا تخصصت**
تلك النكرة **بوجه ما** من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص تقل الشركة
فتقرب من المعرفة **مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك** فان
العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره **و**مثل قولك **ارجل في الدار**
ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار
فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الاثنين المعلوم كون
احدهما في الدار كاين فيها وكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة

الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره **و**مثل قولك **ما احد خير منك**
فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل
هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو
تمرة خير من جرادة **و**مثل قولهم **شر اهر ذا ناب** لتخصصه بما يتخصص
به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه
فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون
خيرا له اذا كان لمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا له اذا كان لمجيء
عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا لا خيرا
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى خير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب
وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى
شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب برجل قوي ادركه
العجز في حادثة **و**مثل قوله **في الدار رجل** لتخصصه بتقديم الخبر لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة **و**مثل قولك **سلام عليك**
لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل

وقوله يتشاءم مجهول وقوله به قايم مقام الفاعل والمعني يتخذ شوما

وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصاً بالمفرد لكونه قسماً من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يكون جملة ايضاً فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وقد يكون جملة فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبراً عن المبتداء من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيراً للمبتداء نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يبيع غيرهما وما وقع ظرفاً اي الخبر الذي وقع

لا يسعر غيرهما نسخه

وقع ظرف زمان او مكان او جاراً او مجروراً فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفاً مقدر اي ماوّل بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا اقدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا اقدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفرداً وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتداء التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء مشتملاً على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه حينئذ يجب تقديمه حفظاً لصدارته مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذلك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتداء والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتداء والآخر خبراً نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضاً مثل افضل مني افضل منك رفعاً للاشتباه او كان الخبر فعلاً له اي للمبتداء احترز عما لا يكون

وجه التخصيص التساوي بينهما كل واحد منهما نكرة مخصصة بالصفة وهي الجار والمجرور وهو منكم اولاً ومني الاخر

فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء
لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اي تقديم المبتداء على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى
فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او
مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان قاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل
على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو
حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند
واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة
حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة
وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو
زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام
لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتداء مع

من حيث انه مبتداء فيتقدم ليصح وقوعه مبتداء مثل في الدار
رجل فان في الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر
بقي المبتداء نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان
لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد
نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتداء راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على
التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير
لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة
متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء اذ في تاخيره
خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول
عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه
اي تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك
التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على
وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما
في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف
اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف

لان الضمير في عبده وان كان عائدا الى الله تعالى الذي هو متعلق بالخبر الذي هو متوكل لكن تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذي هو تعلق الجزء بالكل

ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان
التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا
في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد في مثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد
اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم
من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر
كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم
دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا
قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه
واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك
المبتدأ المتضمن معنى الشرط الاسم الموصول بفعل او ظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية
ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
ماولا بالفعل ليتاكد مشابهته بالشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او
النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليهما
مثل الذي ياتيني هذا مثال الاسم الموصول بفعل والذي في الدار
هذا مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف

ولانه متعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه

وما شرطية متضمنة كل ما بكم

الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم وكل رجل ياتيني هذا مثال الاسم الموصوف
بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فكقولك
كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء
على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من بين النحاة
فلا يقال ليت ولعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان
قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصهما لبيان الاتفاق انما هو من بين حروف
المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان
المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على
الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى
الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم
كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن

اي فما وجه تخصيص ليت ولعل بقيد الاتفاق وباب كان وباب علمت كذلك مانعان بالاتفاق

بليت في لعل فما وجه تخصيص انّ المكسورة بالالحاق قبل بعضهم
الذي الحق انّ بهما هو سيبويه فاعتدّ بقوله وذكره ولم يعتدّ
بقول من سواه فلم يذكره مع انّ القولين لا يساعدهما القرآن
وكلام الفصحاء وما يدل على عدم منع انّ المكسورة عن دخول
الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة وكنّ
عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انّما غنمتم من شيء فانّ
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكنّ ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جايزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد
وانما وجب حذفه ليعلم كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح
او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبيّن ذلك ويجب
حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد انّ تقديره هو زيد
كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ
المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند
ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لانّ مقصود
المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجّه
اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على

على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهّم نصب الهلال عند
الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جايزا لقيام قرينة
من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك
خرجت فاذا السبع فانّ تقديره على المذهب الصحيح كما نصّ عليه
صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا
ظرف زمان للخبر المحذوف غير سادّ مسدّه اي ففي وقت
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا
واجبا فيما التزم اي في التركيب الذي التزم في موضعه اي
موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره
المصنف اوّلها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي
لولا زيد موجود لانّ لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على
الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه
لقيام قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما
اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا
الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على
مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّر
اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي
بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا او تاويلا منسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال وكان اسم تفضيل

الفعل منسوب الى الفاعل من جهة صدوره عنه والى المفعول من جهة وقوعه عليه

مضافاً الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي راجلاً وضرب زيدٍ
قائماً اذا كان زيدٍ مفعولاً به ومثل **ضربي زيداً قائماً** وقائمين
وان ضربت زيداً قائماً واكثر شربي السويق ملتوتاً واختلف
فيما يكون الخبر قائماً فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيداً
حاصل اذا كان قائماً فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم
مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر قال
الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان
تقديره نحو ضربي زيداً يلابسه قائماً اذا اردت الحال عن
المفعول وضربي زيداً يلابسني قائماً اذا كان عن الفاعل
او لي ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيداً
يلابس قائماً ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول
الذي ضربت قائماً زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو
خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشداً
مهدياً اي سر راشداً مهدياً فعلى هذا يكون مستريحاً من
من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيداً قائماً
حاصل بجعل قائماً من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من
غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل

بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده
مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيداً ضربه قائماً
وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
اذ المعنى ما اضرب زيداً الا قائماً وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره
على المعنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك
مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر
واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم
المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ مقسماً به وخبره
القسم وذلك مثل **لعمرك لافعلن كذا** اي لعمرك وبقاؤك
قسمي او ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
وجوب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى
واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع
التخفيف لكثرة استعماله ومنها **خبر ان واخواتها** اي من المرفوعات
خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية
وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف
لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل
المتعدي كما يجيء عملت رفعاً ونصباً مثله هو اي خبر ان واخوا
المسند الى شيء اخر **بعد دخول احد هذه الحروف** عليهما فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا لنفي الجنس

الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن الصنعة منه

اي حيوتك قسمي لافعلن

يعني صحيح رح مذهب

وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد
بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ان اثرت فيهما
لفظاً او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس
مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هي يقوم ابوه
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى
اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول
هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم
المسند فيحتاج تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها
جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه
المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء
اي حكمه كحكم خبر المبتداء في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة
ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا
وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود
شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح
ان يكون خبر المبتداء يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد
انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال
ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره

امره كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاء تقديم الخبر على المبتداء وذلك لان هذه الحروف فروع
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم
ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة
الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه
الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة كما في قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم
نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك
لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل
نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتداء وخبر ان
وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج سائر الاخبار والمراد
بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد يضرب في لا رجل يضرب ابوه
مثل لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو
قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف
ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على
هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر او ظرف ظريف ولا حال

لان نعت المعرب لم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون نعت المعرب معربا

لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم
الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل فيكون مثالا للنوعي خبرها الظرف
وغيرها ويحذف خبرها هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله
وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا
فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى في مثل لا رجل قائم على
الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى
النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه
هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسمها
ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم
مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا
لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل بل الاسم والخبر
بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى
لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس
في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس
لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا

ايضا للنفي الحال فيقصر عمل لا على موارد السماع نحو قوله من صد
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان
يكون لنفي الخبر لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيها بعدها الرفع
الا بالتكرار ولا تكرار في البيت واعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض
بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على
المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل
على علم المفعولية قد تبين ذكر شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي
اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على
علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول
عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع
الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول
المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به
بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا
يرد عليه مثل مات زيد موتا وجسم عمرو جسامة وشرف بكر شرفا وانما
زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من

في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه صح

المنصوبات

اقسام اللفظ ويدخل فيه المصدر المذكور كلها مذكور صفة فعل وهو اعم
من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا
حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية
للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان
معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في قولك كرهت كراهتي كونها بيان
فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل بفاعل الفعل بيان
المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل
مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا
ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة
فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك
كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس فعل
الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار فعلم ان الحد وانطبق الحد على المحدود
جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في
مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض

بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد
وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الكائن
للتاكيد لا يجمع ولا يثنى لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة
على العدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه
الذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم
او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله
اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله
نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست
جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره
خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته
باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي
رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم
ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت
شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال

انما هو في منهج الاجابة ... في وجوب الحذف سماعا قبل عليه
نحو قالوا حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا فاجاب بعضهم
بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا
اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما
في مواضع متعددة منها اي من تلك المواضع موضع ما وقع
اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد
نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على
اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت
الا سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في
موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو دكت
الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في
الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير
سيرا وما انت الا سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا

مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان ... لو وقع
موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل المبتدا
والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا
اي تسير سيرا مثال ما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي تسير
سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي مفعول موضع
مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول وباثره غرضه
المطلوب منه وبتفصيله لاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله
تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق
واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء
ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد
واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق
وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو
لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال
كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد
زهد الفضلاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة

والفعل العلاج ما يحتاج حدوثه الى تحريك العضو كالضرب والشتم

افعال الجوارح افعال الصادر من اليدين او القدمين او الفم كضرب والشتم

المشبه به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان
بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا
له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي
قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت
حمار مثل مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات
الشيء صوتا بمعنى صوّت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم
وهو الضمير المجرور في له و نحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي
يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي
موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة
غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم
لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع
من المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد
نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون
جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم
حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر
وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل

تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لغيره [illegible] منصوص عليه
بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث تحتمل الجملة فالمؤكد اسم
مفعول من حيث اعتبار وصف لا احتمال فيه يغاير المؤكد اسم
فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد
انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد
لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل
ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية
بل للتكرار والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة
اي مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله ثم ارجع
البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا او في جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله البّ لك لبابين اي
اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة
متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي
بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه
فصار لبيك ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى البّ فلا
يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك
اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه
بخلاف البّ فانه يتعدى باللام المفعول معه هو ما وقع اي هو اسم

اي مصرح عليه او متلفظ عليه

وعلى هذا اي دالا على التكرير والتكسير

يعني لا ابرح [illegible]

اعينك بيان

ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر كما مر ويستثنى في المفعول المطلق
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة حرف فانهم يقولون
في ضرب زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت
بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة
الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه وله
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فانه
المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد
درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي
المعتبر اسناد الفعل اليه فانه مفعول ما لم يسم فاعله في حكم
الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا وقع عليه
بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير
المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد
ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط
نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من
التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد

ووجه الحبيب
اتمنى بيان

معمولا به

وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة جوازا مقالية او
حالية جوازا نحو زيدا في جواب من قال من اضرب اي اضرب زيدا بحذف
الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال و نحو مكة للمتوجه اليها
اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة
مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب
الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع سماعي مقصور
على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان لا يقاس عليها
امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا
خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا اي معمورا
لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا
والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو
المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة ما له صلاحية النداء ثم ادخل
عليه حرف النداء وقصد نداؤه فهي في حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء بمجرد
التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى ولا قصد نداؤه فخرج بهذا

ح زيدا الفقير
اي ارحم زيدا الفقير

ط الرحمن
اي امدح الرحمن

الرجيم
اي اذم الرجيم

اي انتهوا عن التثليث اي انتهوا عن آلهة ثلاثة وهي
عيسى امهم ومريم والله
تبارك وتعالى عما

التفجع عند المصيبت
اظهار حزن ائمك
التفجيع آجتمق
د آنغه ائمق وحزن
ديرمك احزني

الفرد عن تعريف المنادى وتحمّل افراد المص احكامهما بالذكر
فيما بعد وفيه تحكّم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى
مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمّداه فكانك
ناديته وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فلا وجه لادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقبل الظاهر من كلام
وهو جار الله العلامة
سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز
به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا
لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان
يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة لفظية
بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب
مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا وانتصاب المنادى
عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله
ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها
اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذا

المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر
فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان
النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة والالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل
مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى
الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا
غير مناسب
اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني
المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الفعل او الحرف
ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان
لما هو مبني على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد
النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال

عطف على المقدر فكانما قال الشارح
فالفعل مسند الى ضمير المنادى
او الفعل مسند الى الجار والمجرور

المبني على الواو ويخفض أي يجر المنادى في بلام الاستغاثة أي بلام
يدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص أدخلت على المستغاث
دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء نحو يا لزيد وإنما
فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
أي يا لقوم فإنه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم أن المظلوم في هذا
المثال مستغاث أو مستغاث له ولم يعكس الأمر لأن المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فإن عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لأن الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وإن عطفت مع يا
فلا بد من فتح لام المعطوف أيضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وإنما أعرب
المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لأن علة بنائه كانت مناسبته
للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مناسبته
للحرف فأعرب على ما هو الأصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب
والتهديد أيضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد
نحو يا لزيد لأقتلنك فلم أهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله
فيما بعد وينصب ما سواهما كليا وأجيب بأن كلا من هاتين اللامين
لام الاستغاثة كأن المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد
اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من ألم خصومته وكان المتعجب

يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتقضى منه العجب ويتخلص منه وأجيب
عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الإيضاح وهو أن المنادى
في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وإنما المراد
يا قوم أو يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك أن
القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر وأما على تقدير
فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما سبق
ويفتح أي المنادى على الفتح لإلحاق ألفها أي ألف الاستغاثة
بآخره لاقتضاء الألف فتح ما قبلها ولا لام فيه لأن اللام
يقتضي الجر والألف يقتضي الفتح فبين أثريهما تناف فلا
يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بإلحاق الهاء به للوقف و
ينصب ما سواهما أي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد
المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والألف لفظا أو تقديرا
إن كان معربا قبل دخول حرف النداء لأن علة النصب
وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى
المفرد المعرفة إما ما لا يكون مفردا بأن يكون مضافا أو شبه
مضاف وإما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة وإما ما لا يكون مفردا ولا معرفة صح
فالقسم الأول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا
عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا ولكن لا يكون
لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث نحو

ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين
اي لرجل غير معين وهذا توجيه لنصب رجلا لا تقييد له لانه حينئذ
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة
مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث
اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما
معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني
يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين ونظم العبارة
اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة ونظم الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه
مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا
المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز
فيها الرفع نحو يا زيدا وعمروا الا وعمرو ولان المتبوع مبني على
الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو ~~[illegible]~~ لم تكن
مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية
وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان
تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافا معنويا ولفظيا
ولا شبه مضاف وحكما بان تكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف

بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم
المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن
الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه ولما لم يجر الحكم
الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا
بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارية هذا الحكم فيها
وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه من التاكيد اي المعنوي لان
التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد
يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان هو المختار عند المص فلك ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اي المعطوف المعرف باللام
بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
غير حكمها كما سيجي ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان
بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا
للفظه وتنصب على محله لان حق التابع للمنادى المبني ان
يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم
اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد الظريف العاقل في الصفة
واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا
في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف

الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد هو استاذ سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان
المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون
على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء جعلت تلك
الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما
امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم
الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس
مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع
اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو
العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى
مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا
وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان
حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد
ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجئ



ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافة بالاضافة الحقيقية
لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل
والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع
دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي
حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره
والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال
كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا
جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد
واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم
اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه
واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز
ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف
بابن مجرد عن التاء اذ ملحق لها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين
الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف
ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر

فان وصفت بنحو يا ابن وبينهما
بين العلمين ... المنادي مع الابن
على الفتح يا زيد بن عمرو
واذا لم يقع بين العلمين كان
كسائر الاسماء المضافة نحو
يا زيد ابن اخنا مصباح

احترز عن مثل يا زيد ابن اخينا

كل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لا غير فتبيّن من قاعدة بناء المفرد

على ما يرفع لكن يا حاتم فتحة لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة

مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه

مفعولا به واذا نودي المعرّف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل

مثلا يا ايّها الرجل بتوسّطاي مع هاء التنبيه بين حرف النداء و

المنادى المعرّف باللام تحرّزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة

ويا هذا الرجل بتوسّط هذا ويا ايّهذا الرجل بتوسّط الامرين معا

والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقّها

جواز الوجهين الرفع والنصب كما مرّ لانه اي الرجل مثلا هو المقصود

بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية

التي هي علامة المنادى فيدلّ على انه هو المقصود بالنداء وهذا

بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى

ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة

وتوابعه بالجرّ عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل

مضافة او مفردة نحو يا ايّها الرجل الظريف ويا ايّها الرجل

ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون

في توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة يجوز فيها اجتماع

حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا

عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الّه

الّه حذفت الهمزة ... فلا يقال في

سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع اخر تحقّق

ذلك لاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق

وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما

الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن

ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال

يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم

من اجلك يا التي تيّمت قلبي لان اللام فيها ليست عوضا عن محذوف

وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم

فيا الغلامان اللذان فرّا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشدّ

شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب

تكرّر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وولي الثاني اسم مجرور

بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب يجب اما

الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب

على انه مضاف الى عدي المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي فاصل

بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف

الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي

اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاول يا تيم بالضم تيم

عدي فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعيّن النصب

والاستشهاد ان حرف النداء قد دخل على ما فيه الالف واللام اعني التي في قوله يا تيمت الخ مع ان دخول حرف النداء على صورة اللام التعريف ممتنع ولم يحتاج في جوازه الى العذر كما يحتاج في جواز العذر في يا الله على ما بيّنه الشارح والعذر في البيت ان يقال انه شاذ لا يعتدّ به ولا يقاس عليه

...متعلق بقوله بخيلة

تابع مضاف وتمام البيت
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير
حين اراد عمر التيمي شاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني
مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه
اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء
اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن مثل يا فتاي مثل يا غلام
وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء
لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ
من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام تخفف يا غلامي
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان
الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان
وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان
في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها
لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا
عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء
بالفتحة عن الالف بكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها وقفا اى حال الوقف تقول يا غلامي وغلاميه
وغلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم

المنادى

في محاوراتهم يا ابي وامي [illegible] المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها [illegible] الاستعمال نداء بهما في كلامهم
اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت
ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة
على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الكسرة وقد جاء الضم ايضا نحو
يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته
وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن
خالي الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم
على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي
بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة
وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه
فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة
شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى
اى بعثت

باعثة

لغير اي غير المنادي او لضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادي حذف في آخره اي في آخر المنادي تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادي ويعلم منه ترخيم غير المنادي بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادي على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادي على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لم يكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادي نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادي ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف والمراد بالمستغاث المفتوح المندوب لانه غير داخل في المنادي عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تحرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادي ظاهر وهو ان الغالب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط

مثل تأبط شرا

والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادي علما زايدا على ثلثة احرف لانه لعلميته يناسب التخفيف لترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على الملقى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى ولا يرخم لغير ضرورة منادي لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادي ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي في آخر المنادي زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانية فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منها الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي العلامة كما هو مذهب سيبويه لا افعالا لانه جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه حينئذ يكون من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الفهم

يكون صحيح

متعلق الى نقص الاسم

خصوصا

وهذا عند الكسائي

لانه اي ... في الحرف الصحيح ... اصالة ... منه نحو شعلاة لانه لا يحذف
منه الا المد ... يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي
ومدعو فان حرف الاخر منهما في حكم الصحيح في الاصالة زائدة اي
الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير والحال انها في اخره صحيح قبله
متعلق اكثر من ثلاثة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذفهما
منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله
زيادتان في حكم الواحدة لان نحو نبون وفلون يرخم بحذف زيادتيه
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران
في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا
حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخر مع صحته واصالته حذفت
المدة الزائدة للتاير دا مثل ال... برصلت على الاسد وبلت عن
النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا
ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في
بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث
في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الغرض المقصود
وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك

مالك وهو اي المنادى في الترخيم ... فيجوز في
الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم ما كان ... عليه على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي
يا ثمود يا ثمو بواو منطلقة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة
بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة
برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل نحو اسما برأسه فصارت الواو طرفا
بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسرت ما قبلها كما في ادل في ادلو ويا كرا لانه
لما جعل اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد
الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا
اي العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل على
سواهما لكونهما اكثر صيغة فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه
ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في
التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه
عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا
ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل
اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل

يا زيداه [illegible] واحسيناه واختص المندوب
بوا لما مرّ ان يا من حروف المنادي لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادي اي مثل حكمه
يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادي فحكمه في الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادي كما اذا كان مفرداً
معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من
ذلك جواز وقوعه على جميع اقسام المنادي لعدم انه لا يقع نكرة لانه
لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في اخره اي آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي الالتباس ذلك
الالف اعني زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد يجانس حركة
اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبت غلام مخاطبة قلت
واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك زيادة الهاء
اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم
المندوب المتفجع عليه عدماً الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر
النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ لم يشتهر بهذا
اللفظ مندوب فلم ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب
بالندبة وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف

مندوب

الضم صح

بالموصوف مثل وازيداه الطويل [illegible] الصفة [illegible]
المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف
الصفة فانها جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز
مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه
يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد
لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس
ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح
ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس
ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم
يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف
منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادي والاشارة اي
والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا
من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع
بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم
المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا
يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي

الا مع اسم الجنس

وتطويل الكلام صح

معطوف على العلم

يا ايتها [illegible] او الموصوف بذي اللام [illegible] اي يا ايها الرجل

فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يوصف بذي اللام والمضاف

الى ما فيه معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصوف نحو من لا يزال

محسنا احسن الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك

وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل بمعنى اصبح يا ليل فحذف

حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس

حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل

على نائم مستلق يخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق

مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان

حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصطاد

بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى

فيتبعك ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي هو اكبر منك

قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة

نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على ان الا حرف تنبيه و يا حرف نداء اي

يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة

الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة

للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقطت نونه

بالنصب والثالث من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب

المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة

افتدي

العنق بعد خنق

اطرق اي تسليم

اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى

شريطة التفسير [illegible] والشرط [illegible]

اضمر عامله بناء على شريطة التفسير [illegible] اي تفسير

العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر

وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه

احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به

بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه

وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل

في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك

الاسم او ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في

ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال

لا بسبب آخر بحيث لو سلط لمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك

الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه

بالترادف واللزوم لنصبه اي لنصب احدهما من الامرين الاسم

بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه

خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال

خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد

اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع

عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه

وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه

مشتغل اذا استعمل مع عن يكون بمعنى فارغ

نحو زيدا ضربت غلامه فان ضربت عامل بمتعلق زيد او عامل بمتعلق ضمير زيد لان الغلام متعلق الضمير لانه مضاف اليه والضمير متعلق به

متعلق

زيدا خبر كان

يعني [illegible] اشتغال [illegible] مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها
للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والحسن
في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا
ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه تسليطه
بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه
بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست
عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد في
هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب
لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس
وجاوزت فانه يفسره ما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر
بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم
الواقع في مضان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه

الرفع والنصب

الرفع والنصب

فيه الرفع او النصب [illegible] المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي يكون [illegible]
لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم
قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة
فيهما متساويان لان وجود صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب
فما لم يرجح النصب قرينة اخرى يترجح الرفع بسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب
كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت
القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة
اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا
بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع فكلاهما مع انها
تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل
اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من
اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع
فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في

المشتغل اذا استعمل مع عن يكون بمعني فارغ

الصحة بينه

حمل صه

يحتمل المفسر تفسير... لفعل المتعين ... بعد ذ... فالمراد بلزوم
الاسمية علة ... وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور
بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة
للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا
وان ولم يستثن ... لما ولن من حروف النفي اذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
ولا عمرو وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو
ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام
مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه
يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد
في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة
في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وفي حيث وقبل الامر والنهي يعني
موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
والا فلا وكذا يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
لك صح

يعني بيان

هو هذه الجملة صح

المفسر اي التباس ما هو مفسر ... المنصوب ...
في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع ... فلا يعلم
خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او
صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذلك
ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه وبين وصف التفسير
الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه
بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود
الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا
انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى
كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران
اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد
قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك الا لا يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة
التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اسمية خبرها جملة
فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فتعطف على الكبرى
وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية

وان لم يقدر عنده او في داره بعد عمرو

اي جملة صحح

فان قلت المثال الذي من الحذف ترجيح الرفع فلها هي معارضة بقرب المعطوف عليه
فانه لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة
عنها قلنا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب
ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان
ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها كما سبق من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب كذا يجب نصبه
بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما
لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك
مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل
ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا
فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تحقيق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت
لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب به
او يلابس احد بالذهاب او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرناه

مع

ولو لا صح

وتقديره ايلابس زيدا ذهب به

تقديره اذهب احد زيدا ذهب به

فيما ذكرناه مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع [illegible]
في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من
باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا
اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا
بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم
يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيه
موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن في صحائف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة
الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر مبتدأ
تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب
والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا
في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراج

اي في الكتاب

شيء صح

اي لا يتارك

التكلف

اي عن بعض القراء

اي الى المجوز

اي هو عيسى بن عمر

عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار
الى ما تحملوا للاخراج عنها فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف
واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا ففيه معنى الشرط وايهم القائل
الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط
بالشرط لو لا لته على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه
فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ
محذوف المضاف والزاني عطف عليه الخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما
فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي
وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي تكون
داخلة تحت الضابطة فالمختار فيه النصب واختيار النصب باطل
لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل
الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي يجب حذف
ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق
الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء من شيء وتبعيده منه

وفي اصطلاح النحاة معمول اي الشيء الذي عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق
تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او
ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي تما بعد ذلك المعمول او
ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر
فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه
قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام
او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير
العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك
والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان للاول من نوعي التحذير
ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد
نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف
الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف
فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرك منهما
لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني من نوعيه اي اتق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال
اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه بعد ونحوه وتقدير بعد
في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر
مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني

فحذف بعد لما ذكر فاستغني عن الاتيان
لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة
الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء
واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى
ضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك
والاسد وكذلك قوله اياك
وان تحذف متوسط
فان قيل لا ينقلب الضمير المجرور
منصوبا فكيف يصح ان يقال
حذف المضاف ثم عدل الى
المنفصل قلنا انه في الاصل منصوب
عاد مجرورا بالعارض فاذا زال
العارض عاد الى [illegible]

مثل ... حسك تمامه ذيك كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد في اياك
والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
فانه تحذير ايضا واجيب بانه تابع للتحذير والتابع خارج عن الحدود
بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي
اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس
ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه
مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف
العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان
شائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن
الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا
كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيها فعل سواء
ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل
فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا
محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان

اي لا شك

فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه ... يوم الجمعة
لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال
منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل
من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد
الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة
الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه
ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقديرها واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير
في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان
الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء لمفهوم
الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه
اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم
وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهامية نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن

فاليوم في هذا المثال لا يكون الا مفعولا به عفا

فان قيل لا يجوز ظرف مقدر يعني لانه لو كان كذلك ينبغي ان يكون مبنيا كاين وكيف قلت انها متقدر في الظرف وما تضمن متضمن والفرق بينهما ظاهر لان اظهار المقدر جائز نحو جلست في يوم الجمعة ولا يجوز اظهار المتضمن كهمزة الاستفهام في اين وكيف منه

المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة عصام

مبهما بل يكون [illegible] فلا يقبل التقدير بفي ولم يرتا حمله على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وقيل المبهم من المكان
بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما
في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون لا مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز
نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما
نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل
شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا
حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد
دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه
على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به
لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة
استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر
انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان
خاص لو وقع فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت
زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في

اي عند ولدى

اي مكان خاص

الدار كذلك يصح ان يقول ضربت في البلد ونقل الدخول لا ينسب الى
الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في الدار دخلت الدار لا يصح
ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال
الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به
وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن استعماله بدون في و
نقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت
فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما
فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا
في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني
التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي
فعل لاجله فعل مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور
معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور
معه في التركيب هو فيه ويندرج نحو اعجبني الذي ضربته لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا له

الاصح صح

اي في الجملة

به صح

اي الفعل

التاديب صح

الذي صح

مثال لما فيه القصد بتحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب
وجوده فعل هو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول
المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده
اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين
المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج
بان صحة تاويل نوع بنوع لا تخرجه عن حقيقته الا ترى ان صحة تاويل
الحال بالظرف من حيث ان جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب
من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كونه اسما مفعولا له فالتسمين والاكرام في قولك جئتك
للتسمين ولاكرامك لزيد عنده مفعول له على ما يدل عليه حق
وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا على
اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا اظهرت لزم الجر وخص اللام
بالذكر لانها الغالب في تعليل الافعال فلا يقدر غيرها من من
او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تع خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تع فبظلم من الذين هادوا حرمنا
وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها و...

ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في
النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ و
لهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير
اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا
عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي
اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد
زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا
فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن
ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان
المفعول اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب
واحترز بذلك عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدي ذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه بهذه
الشرايط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر
به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل مصاحبته
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في

مطلب
الفرق بين الحذف والتقدير

اي وضع المظهر موضع المضمر
وعبّر عن التقدير بالحذف
للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كل اللفظين
هندي

لقد تقطع بينكم

ووقوع الفعل عليه فعوله معه مفعول ما لم يسم فاعله فانه اسند الى المفعول
كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في
الاكثر واليه ذهب في قوله تع لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه انه
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم
فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لا لانه بين
للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل
فعل لمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول المذكور بعد الواو احترز
عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور
اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته
اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل
لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو
مالك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته
في ذلك في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو
تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو

بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانهما لا يدلان الا على المشاركة
في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل
في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما
وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها
معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما دل
على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
ضربت زيدا او عمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف
والنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتاكيد
المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو
العطف نحو ما لزيد وعمرو وان اي وان لم يجز العطف بل امتنع
تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك
وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا
اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان لان المسئول
عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع وما يلابسك فمعنى ما شانك

الحال

وزيدا انما تصنع وزيدا او معنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو **الحال** لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو **ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به** اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها يدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج مثل ضرب زيد عمروا راكبين **لفظا** اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع عنه الحال لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما **او معنى** اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا

اي في هذا التعريف

او مفعولا لا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول نحو بل ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تع دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ ابتغي على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل وبيني على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول ودخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لا لدخول وقوع حال عن المضاف اليه **مثل ضربت زيدا قائما** مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة **وزيد في الدار قائما** مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما **وهذا زيد قائما** مثال للمعنوي

اي والحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به

اي والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما

لان مفعوليته زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولانهما انما
ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم
الكلام اشير او انبه ويجعل زيد به مفعولا لفظا بل مفعوليته انما هي
باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع
القايم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما ان
كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار
قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد
مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره
كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قايما كالنداء والتمني والترجي
والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار
قائما وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة
لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة
لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها
ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها

اعم مواضعها

اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا
او مغنية غناء التعريف لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا
من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الانتقاض للنفي نحو ما جاءني رجل الا
راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو
الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا
القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة
لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف
ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على شرطها
ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن تقول ارسل
حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية
بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي
لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف عن نغص الدخال اي على
انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس

لاستغراقها اي لاحاطتها

يفرق صح

على نغص صح

النغص مكدر وغمگين اولمق اذا لم يتم مراده اختري
التخلية خالي اولمق وخلاص اتمك اختري
البعث بالفتح كندرمك ادرسال كبي اختري
العراك بالكسر غلبلوك اذدحام كبي اذا اوردها جميعاً الماء اختري

بعد ما ظن بعضهما في بعض او المعنى على بعض مثل تعض ثم قال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة وان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب. ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي فقدم فيما قبل العامل المعنوي وانه ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه واخل في الفعل او شبهه فحاصل هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اعني بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه

او شبهه فانه فيه خلاف فسيبويه لا يجوزه نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخير المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فانه مجرورا بالاضافة لم يتقدم عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس وبعلة الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت

تقديم الظرف على عامله المعنوي

اذا المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة

راكبة بعيدا لكانك قلت اذهبت راكبة هند لان المجرور بحسب الحقيقة
ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة
حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر
اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق
لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد
على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل
الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال
الاشتقاق مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة
اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة وطراوة فهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان
يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا
وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة
وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه
في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين
يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من
حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد ضمائر
في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم قدم المظهر مقامه

مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل
فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا
ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال
كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يجوز ان يكون المشار اليه التمر اليابس
فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم
الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
ويكون الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان تقع حالا
مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه
والجملة الانشائية لا تصلح ان تحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة
في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها ولو بحال مرتبطة بغيرها فاذا
وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير
والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا منفيا او ماضيا
مثبتا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الحالية متلبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة
فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب

فقائما فيه حال من زيد ويجوز ان يكون حالا من الضمير في اطيب لانه في حكم المعدوم هند

اي تقديم بسرا على اطيب

وفي هذا المثال يعمل افعل التفضيل فيهما بالاتفاق هند

متعلقة

راكب وجاء زيد وهو راكب وبالواو وحدها لانهما تدل على الربط في
اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عم كنت نبيا وآدم بين الماء
والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون
في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق
لا شك فيه لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال
بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء
فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو
على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها
مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم
الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي الجملة
الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة
على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او باحدهما
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية في المضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد
ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد
وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول
لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا

متعلق بمن دخول

لا يدل بهيئتها على قرب زمانه الى زمان حصول الفعل الذي هو الحال
او وقوعه عليه بخصوصه لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع
حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم لا
يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ
نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تع جاؤكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد
فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأول قوله حصرت صدورهم
بقوله قوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف
محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما يشترط ذلك
في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز
حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي
الشارع او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد
حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت
راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تع ايحسب الانسان ان لن نجمع
عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة

او صح

راشدا مهديا

والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
العطوفية لا ينتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بتع الخبر
ونحوهما من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على تعين او
من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوة
لك وصرت منها على تعين او اثبتها كذلك عطوفا قال صاحب
المفتاح احق المتقدم يؤيده عندي ان يقدر تحقق عطوفا وشرطها
اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون
جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائه كالعامل في قوله تع ارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في
قوله تع قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد
ههنا قيدا اخر وهو ان لا يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا
يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون
حذفها واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز اي اسم
الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية
فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين
المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من
حيث انه موضوع له فان المستقر والا كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي

فيه وضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع
الابهام في قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناشئ في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع الاحتراز عن اوصاف المبهمات
نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله
في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا
في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له
او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابو حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال
بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي
عن ذات لا عن وصف احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك انه
الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى
معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن
ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم
منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد
رفع الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة فيقال

ذكر

وقع الاحتراز به عن
الابهام الحاصل عن تعدد
الموضوع له كذلك

كما احترز به عن نحو رايت عينا
جارية وعن صفة المبهم
كذلك

رطل ع

رطل بغدادي واذا لم يرد رفع الابهام الذاتي تين دينا فقرينة رفع
الابهام المستقر عن الذات لا عن النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة** صفتان للذات اشارة
الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد
نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع
الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه **فالاول** اي القسم الاول من
التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه **عن مفرد** و
يعني به ما يقابل الجملة والمضاف وشبههما **مقدار** صفة لمفرد وهو
ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين **غالبا** اي في غالب
المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا متحقق في ضمن هذا الرفع
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار **اما**
يتحقق **في** ضمن **عدد نحو عشرون درهما وسياتي** ذكر تمييز العدد و
بيانه في باب اسماء العدد **واما في** ضمن **غيره** اي غير العدد كالوزن
نحو رطل زيتا فان الرطل نصف من **ونحو منوان سمنا** وكالكيل
نحو **قفيزان برا** وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو **على التمرة**
مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان
قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس
لا غير وانما اختصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه

اي في ضمن مقدار

على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون
في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم
يستوف اقسام المقادير وكثر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون
على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين
ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف
ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به
كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام
قبل لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت
مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى
ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا
يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا
فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا **ان كان** اي التمييز
جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب
بخلاف رجل وفرس **الا ان يقصد الانواع** اي ما فوق النوع الواحد
فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من
ان يثنى او يجمع قيل من في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه
كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب

لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد

اي التنوين والنون والاضافة

اي على الانواع

زيد جلستين للعدد ويكون من باب [illegible] المراد به انواع حصول
الجنس سواء كانت بالخصوصية الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد
التمييز فيما فوق الواحد جوازاً حيث لم يقصد الواحد في غيره اي
غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثواباً ثم ان كان اي المفرد
المقدار تاماً بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التمييز ملتبساً
بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى
التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازاً ثابتاً لكثرة الحصول
الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا
سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو
درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع
فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين
رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس
ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف
على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك
يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا

ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديداً فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام
بتنوين فاقتضى تمييزاً والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع خفة ولقصور غير المقدار عن
طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة
في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنهما يستلزم الرفع عنها قال عن نسبة مقتصراً عليها تنبيهاً
على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي
بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي
ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيوناً او الصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجهاً او اسم التفضيل نحو زيد افضل اباً او المصدر نحو اعجبني
طيبه اباً وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلاً نحو طاب زيد نفساً
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب اباً مثال
لما يشبه الجملة والتمييز فيه لمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة
وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة كأنه قال طاب
زيد نفساً وزيد طيب نفساً وابا فقوله وابوة ودارا وعلماً
عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين

في طرفي النسبة نسخة

وطاب زيد ابا وزيد طيب ابا

غير محقق بيانه

المذكورين غير محقق بالاخير فهو بحسب الحقيقة او ورد لكل من التمييز
الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير
اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق
بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي
والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة
عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفساً وتركوا لانه
اظهر التمييزات ولا خفاء به ابا وابوة ودارا وعلما او رد من الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارساً اشارة
الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب
المفصل مثالاً لتمييز المفرد على ان يكون الضمير مبهماً كضميره ربه رجلا و
يكون فارساً تمييزاً عنه اراد ان ينبه على انه يصح ان يكون تمييزاً
عن نسبة على ان يكون الضمير معلوماً معيناً والابهام يكون في نسبة
الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به
الخير اي لله خيره فارساً والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح
مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن
التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه اسماً
لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير
عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزاً
يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام

الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل طاب زيد ابا في طاب
زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة من زيد فجاز ان يكون تارة
تمييزاً عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز
ان يكون تارة تمييزاً عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى
متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصاً
في المنتصب عنه اسماً يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب
زيد ابوة وداراً وعلماً فان هذه الاسماء ليست نصاً في المنتصب عنه
ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان
يكون لما انتصب عنه سواء كان نصاً فيه ومحتملاً له ولمتعلقه وفيما
تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت
لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا
له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد اباء
اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة
التمييز اورد مفرداً واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد
جمعيته اورد جمعاً فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التمييز جنساً يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد به
تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان

يؤتى به مفرد الصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته
وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان
يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها
النوعية فانه لابد من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين
نوع آخر من العلم فانه صيغته لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي
التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او متاولة بها نحو
كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة
له اي لما انتصب عنه المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور
اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا
يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع
والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف
على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة
الاتفاق في التثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حالا للمميز
واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على
الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
لكن زيادة من قبلها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد
التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بكونه

بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال
عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف
العمل مشابهته بالفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل
فيما قبله والاصح اي اصح المذهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل
فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما
نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا
نحو امتلاء الاناء ماء اي ملأ الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل للفعل المذكور وههنا بحث وهو ان الماء
في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير
حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض
متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه
لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في المعنى امتلى ماء الاناء فالماء فاعل
معنى وذلك بعينه مثل قولك عرج زيد تجارة فان التجارة تميز
يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصد
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن
النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول والتميز في هذا المثال مختار له

لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافاً للمازني والمبرد
فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول
نظراً الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل متمسكين في هذا التجوز
بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب
على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كان ضمير الشان
للتذكير ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفساً تمييزاً عن نسبة
تطيب اليها مقدماً عليه اما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب
ونفساً تمييز من نسبة كان اليه وما كان الحبيب نفساً يطيب
فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضاً
على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار
النفس في المعنى وما كانت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف
غير قادح في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كانت معلوميته بهذا الوجه غير
المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف
كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاماً خاصة لا يمكن اجراؤها
عليه الا بعد معرفته فقال **متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج** اي الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع **من**
متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيداً او اجزاؤه مثل اشتريت

العبد **الا** نصفه سواء كان ذلك المتعدد **لفظاً** اي ملفوظاً
نحو جاءني القوم الا زيداً **او تقديراً** اي مقدراً نحو ما جاءني القوم
الا زيداً اي ما جاءني احد الا زيداً **بالا** غير الصفة **واخواتها** واحترز
به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيداً جاء **و**
المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها **غير**
مخرج من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل
فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدد قبل الاستثناء منقطع
سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيداً مشيراً بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حماراً **وهو**
اي المستثنى مطلقاً حيث علم اولاً بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت
وثانياً بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجاً او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار
وهو **منصوب** وجوباً **اذا كان** واقعاً **بعد الا** لا بعد غير وسوى
وغيرهما **غير الصفة** قيد به لان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة
داخلاً في المستثنى لئلا يذهل عنه **في كلام موجب** اي ليس بنفي
ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيداً واحترز به عما
اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما يجيء
ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاماً بان
يكون المستثنى منه مذكوراً فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه

واخوات الا هي
غير وخلا وعدا
وماعدا وماخلا
وليس ولايكون
وسوى و
سواء

التفطن تعقل انتهى

الاسم

[illegible]

منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا
مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان
بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج اللهم صح
مثل ما قرئ في الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل ما قرئ في بيان
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المتقدم او معنى الفعل المتقدم بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه حكما
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله
بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني
الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل
على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي
في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر
مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع
مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا
يتصور الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع لا يتصور بيان
انما يتصور بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو

[illegible]

نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما
ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب النصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو اذا عدوا صح
جاوزه نحو جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو نحو جاءني حلوا صح اي ماخوذ مسعدا
القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن صح
نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف
من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او
الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع الى
مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق
من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم
او جاءني منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر معهما قد ليكون اشبه بالا التي هي اصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر

او ماخلا او ماعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا
كان بعد ماخلا وبعد ماعدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاءني القوم ماخلا زيدا او ماعدا عمروا تقديره
خلو زيد وعدو زيد بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت
خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا
بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن
الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا
لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الكتب كذا
المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا
وبعد لا يكون نحو سيجيء املك لا يكون بشرا وانما يكون
النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر
ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم
الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا
وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل
هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف
فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي
المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه
فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى فضلا

واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد ساير
ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا
عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه
قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا
فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه
المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على
المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه
الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو
ما مررت باحد الا بزيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على
الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية
وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما
اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما
هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب
العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه
فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد
بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع

المفرغ صح

في غير الكلام الموجب وانتفاء ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني
الا زيد اذ يصح انه لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى
بان لا يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى
قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا
يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي
ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل
مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين
ما بين الصورتين في كون كل واحد منهما جايزة مع القرينة وغير
جايزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في
الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان انتفاء
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
فيما نقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم

الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين
من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهوره في الثاني
فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدالة على بعض معين كما اذا
قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا
زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى
ومن ثمة اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم
المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال الاثبات لان نفي
النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة
العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما عبارة عن الصفاة
يمكن ان يكون زيد عليها مما لا ينافي ويستثنى من جملتها العلم
او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات
ارجاع جميع الموارد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب
من معارفك والمقصود منه المبالغة على غلو المجتمعين على ضربك
واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه
فعلى الموضع ابدلا اي يحمل على الموضع اي موضع المستثنى منه لا على اللفظ

عملاً بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل
مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها
اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد
شيئاً الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئاً
لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في اكثر النسخ وعلى تقدير وقوعه
في بعضها فهو صفة المستثنى قبل اتمامه وصفه به لئلا يلزم استثناء
الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئاً اعم من
ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه
صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من لا تزاد الاستغراقية لا تزاد اتفاقاً بعد
الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد
النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد
الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من
في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل
المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمراً بالنصب لان فتحة
مشبهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل
بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكماً ليعمل فيه نحو العمل وكذا
في قوله ما زيد شيئاً الا شيء لو حمل المستثنى ههنا على لفظ المستثنى منه
لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا يقدران لا حقيقة اذ

ولم يكن البدل لانه بتكرير العامل وحكماً اذ التقدير دخوله على المبدل منه
واعتبار سرايته حكماً اليه فانه في نوع التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى
المحمول على البدل بعد الاثبات اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتاً
لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا
وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو
مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع
على انه محمول على محل شيئاً وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا
المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد
وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب قلت
لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا
بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئاً الا
شيئاً مع انه انتقض النفي فيه بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا
للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي ايضاً [illegible] لبقاء الامر العامل لها اي
ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل
ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما بالعكس جاز ليس زيد
الا قائماً باعمال ليس في قائماً وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائماً باعمال ما في قائماً لان عملها فيه انما للنفي وقد
انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع
كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد



لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونه حرف جر جيء لتنزيه المستثنى
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعلها مضمر ومعناها
تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا
زيدا اي برأه الله من ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى لكونها
اسما انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير فيها الاصل صفة لدلالتها على
ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة
كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير لكونها
حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل
وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا
عليها في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها
مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد
ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة
الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون
جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل
فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام حيث

وغير بيان

يراد به ما هو الاستغراق فيحصل التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر
الاستثناء المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به
الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان
اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل و رجال واما بعض منه
معلوم العدد بدخوله على عشرة دراهم او عشرين وانما اشترط ان يكون
غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي
عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود جميع الشرائط الى حمل الا على غير
حمل الا على غير في الصفة
لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما
الشرائط
قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة الا غالبا فقيدناه
بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة
رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا
والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه
في بيان شرائط القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة
جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله غير لفسدتا اي
لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير
محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الآلهة
يقينا فلم يتحقق شرائط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل

الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة
مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس فيهما
آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز
ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت
للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن
فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم
المغايرة **وضعف الا على غير في غيره** اي في غير جمع منكور غير محصور
لصحة الاستثناء وذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع
صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون
الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان فان الفرقدان صفة لكل اخ لا للاستثناء
منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على
الشذوذ وقال في البيت شذوذ وذان آخران احدهما وصف كل
دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل لافادة وصف الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل **واعرب سوى وسواء النصب على**
الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى
او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فيهما عند لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز

بجمع الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير
متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما
دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا
نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار
سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وسنذكرها في
قسم الفعل ان شاء الله تعالى **هو المسند بعد دخولها** اي دخول كان
او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند بدخولها ان يكون
اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك
ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون
قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان
زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين
المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال
في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وردت
عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها **مثل كان زيد قائما**
وامره اي امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتدأ** في اقسامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر **ولكنه يتقدم** حال كونه **معرفة**
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
كما

اي كما نصبوه في الظرفية

مطلب خبر كان

نحو كان زيد قائما

نحو كان زيد يضرب

نحو كان زيد ابوه قائم

المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او سببه

نحو ان زيدا ابوه قائم

نحو ان زيدا يقوم ابوه

واحكامه صح

والمراد بالسبب ههنا ان بينهما
ملابسة وتعلقا مثل كان
زيد يقوم ابوه او ان زيدا
يقوم ابوه فالاب سبب
لزيد

فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما
لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر
فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانتفائه فيهما بل لا بد من قرينة
رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا
ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من بين الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم
ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها
نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا
فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان
خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان
خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وتوجيه هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله
يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذف
كلمة كان اختصارا فانقلبت الضمير المتصل منفصلا وزيدت
لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم

الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على
تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فيكون ما عوضا بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام
واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها
في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول
ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية
او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا
بمثل ابوه في مثل ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره
من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا
بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف
ما عداه من المنصوبات وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها
فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم
لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه ومحلا كما هو مبني منه
على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه
بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت
وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب
منه زاد عليه قوله يليها اي يلي لا المسند اليه لفظا اي يقع بعدها بلا
فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو

مطلب اسم باب ان

المراد بدخولها ورودها فيها او وردت عليه

مطلقا اي سواء وجد شرط نصبه او لا

اسم لا التي لنفي الجنس

بخلاف ما عداه المراد بما عدا الاسم لا خبر كان واسم ان واخواتها

هو من تمام معناه وهي احوال مترادفة من الضمير المجرور في عليها
منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها
مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافة وفي بعض النسخ لا غلام
رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقولك على النسخ
المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء
الشرط الثاني فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة
غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به
فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله على ما
ينصب به اي على ما كان ينصب المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين
نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في الجمع المذكر السالم في نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك
ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا
فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او
حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف

له صح — لا غير

لانه مضارع لها لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيظهر الاسم
ما يليق بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكرة او مفصولا بينه اي بين
ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع
الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به
اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في
الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل
ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا
عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في
المعرفة فلامتناع نفوذ اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول
فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير لا سواء كان
مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى
نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له مثل قول
السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة (من صح)
ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي ولا رفع فيه ولا
تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول بالنكرة اما (عنه صح)
بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام

لا يتوقف بالاضافة الى الموقوف او بنائه بلا فصل بين نفي
والباطل لاشتهاره صم بفتح الفنقة فكانه قيل لا فيصل
لها ويقوي هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر
ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه
لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل تجوز
خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان
يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف
مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا
بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا
بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية و
الثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على
الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة
الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر
على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني
فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع

رضي الله عنه

مطلب لا حول

موضعه بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بان لا
نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة
فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا
والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا
بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان
يكون لا لنفي الجنس ووجه ضعف رفع الاول انه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة
الغائها التكرار فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق
الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم
ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على
جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان
العامل لا تتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس الاستفهام حقيقة فتقول
الا رجل في الدار استفهاما واما العرض مثل الا تنزل عندي
ولم يذكره سيبويه اي حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره

وضعف صح

ضعف نسبة النكرة

بمعني ليس

اي وان يكن متعينا العطف جملة علي جملة

اي علي الغاء عمل لا الاولي

اما صح

ان لا

السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال ... لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه وجبت لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونونه وهي عند يونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال وصفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ويبنى على الفتح ثم جي بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه

انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت لتابع المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل تابعا للمتبوع فليس تمام الربط لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعاتها في الاعراب البناء رفعا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل الا المؤكد اذ المعطوف على المنفي تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص منهم لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم النعت والعطف كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس

اي وان لم يكن النعت اولا ومفردا ولم يليه

المراد بالقيود الاول ومفردا ويليه

مثل لا غلام فيها ظريف

مثل لا رجل حسن الوجه

مثل لا رجل ظريف كريم

لمظنة الفصل بيان

تقديره اذ هو ارتدى وتأزرا بالمجد

لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات
الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاتيان
في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون
اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرها وقد جاء
على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط
النون في مثل الغلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي بالاسم
لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي
معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص
او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له تشبيها له اي لمثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل الاضافة
لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة
في اصل معناه اي معنى يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان
جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم

لام الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء
انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب
يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس مثل
هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد بهما على تقدير
الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على
تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود
ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس
الاب والغلامين لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه خلافا
لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم ولان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان
مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين
المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدر وحكم المص بفساده لما عرفت
ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس ولا يحذف لا
مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون كزيد خبرا محذوفا اي لا مثله موجود وجاز

لان الاضافة فيه بمعنى في والاضافة في لا ابا له ولا غلامي له بمعنى له

اي لا ابا له ولا غلامي له

المفاد صح

لا اباه ولا غلاميه

المعلومين صح

لما عرفت صح

عليك صح

ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالتقدير
اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على
الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولها اي دخول ما ولا وهي
اي خبريتهما ولا لهما وكذا اسمية اسميهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية
بالذكر لان اعمالهما وجعل اسميهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر
باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا انما هو في لغة الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما
بل هما مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز
هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تع ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بالذكر
لانه لا تزاد مع لا في استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين
نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما مع واحد
من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف
عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض
النفي بالا فلان عملها للنفي فلما انتقض بطل واما اذا تقدم الخبر
فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي خبرها بموجب
بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد
مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فالحكم المعطوف

بطل عمل ما ولا المشبهتين بليس

عليه فيه الرفع لا غير لكونه بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات
هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لمخرج الحروف الاواخر التي هي محال
الاعراب خاصة لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف
من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة والفتحة او
بالياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان
الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته
اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرورات مثل بحسبك
درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن
داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه
على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل
الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل
مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان
ذلك الحرف كما في مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم
فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه

حيث قال فيما بعد كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا

الباء فيه زايدة وحسبك مرفوع مبتدء

وكفى بالله الباء فيه زايدة والله مرفوع على انه فاعل كفى

لان المصطلح المشهور يختص المنسوب بحرف الجر المقدر

القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لم يجز
فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما
اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا
اي منسلخا عن تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع
لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام ما هي
فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من
الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة وتموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى
كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
المص في المتن والتصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو بالاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم
يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء
فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى
مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير لام لتقوية العمل اي ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم اي شيء
منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان

منقطع منقطع منقطع منقطع

في التخصيص هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا
تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة
فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سراية فائدتها اليه فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف غير صفة كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل
الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن لم
يكن مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز
به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عدا جنس
المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فيه
فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية
في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من
وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه
اما مباين للمضاف ومع ذلك ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا

اي مغاير

بحكم التتبع

فيها صح

اعلم مصر في مصارع مصر غير منصرف لان فيه علتين العلمية والتانيث

غير منصرف

اشارة الى ان ما موصوفة

والا فهي بمعنى اللام وان مساويا كليث وأسد او اعم مطلقا كاحد
اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة وان اخص مطلقا كيوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام
وان اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة
بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية
واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من
فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها
بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام
فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر
النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة
بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين
والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها
الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من
فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة

بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا
اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في
اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس
يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف
وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكونا
للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون
وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من
الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد
الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان
التخصيص تقليل الاشتراك لا شك ان الغلام قبل اضافته الى
رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل

الا يرى ان نسبة الفعل الى الفاعل المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه عبد الغفور

كما في نسبة مررت بزيد فانه تركيب وليس فيه معلوميته

يسبني اي يشتمني

والاعتبار بالوضع فلا يرد النقض بغلام زيد

ومما لا يفيد التعريف بالاضافة الجهات الست ونحوها وان كانت الاضافة معنوية

اي الغلام

خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا
لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى
بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى تجريده بل لا يمكن اذ المراد
بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة
في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل
الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان
قلت لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا
والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فلما جوزوا
هذا دون ذاك قيل لانه ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول
تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق
فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب
الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى
معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا
واستعمالا اما قياسا فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا

بالتجريد بيان

فلانه لم يثبت من الفصحاء مع ترك اللام قال ذو الرمة
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون
الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان تكون المضاف
صفة احترازا عما اذا لم تكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد و
كريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعنى
مع ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان
عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط
بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما نحو حواج بيت الله
او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد
واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في
الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير
من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف
في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد
قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف

الاثفية بالضم والكسر الحجر يوضع [عليه] القدر جمعه اثافي واثافي قاموس

الاثافي جمع اثفية وهي حجر يوضع عليه القدر

البلاقع جمع البلقع وهي الخراب وموضع الخالية

لا ينقص بعض المعنى

اي قاصد بيت الله

من قبيل اضافة الفاعل الى مفعوله

التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن جهة اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه هو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني فلا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط بالالف واللام لا بالاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجيز تركيب الضارب زيد لانه توهم ان دخول

لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدم حسا على الاضافة بمجرد ادعاء مخالف للظاهر وانما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد وكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل وعلى انه مفعول معه ولانه يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق ويستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية

المتقدم بيان

عشي صح

عنه بقوله صح

لا يخفى ... في التركيب ... الاستدلال

اي الفراء

اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب

فيه شي لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال

الهجان جمع هجين

والهجان جمع

وعبدها اي راعيهات بيهاله بالعبد لقيامه بحق حفظها
او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة
جمع عايذ اي حديثات النتاج حال من المائة مزجى بالزاء المعجمة
والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي سيوق وفاعله ضمير العبد ومن بعدها
واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفا
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه
قياسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله
وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان
آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وجه الحمل
اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز
الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشبهه
وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من
قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على

على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه
لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي للحمولية على ضاربك فانه
فاعله والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا
اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها
وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى
تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك و
جوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان
ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف
ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة والقائل لا يقول لم لا يجوز ان
يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل بالتنوين ثم لما
اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد

وفاعله الضاربك
المفعول له حملا
والفعل المعلل به جاز
وفاعله الضاربك
ضارب كَ بياه

كالظل
حيث كل منهما اسمان علما مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف
تنوينهما قبل الضافة لا للاضافة ولم يجعلوا الضاربه زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف لواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله الضاربه الرجل والضاربك كلا
على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضاربه زيد
عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل
كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم
بامتناع الضاربه زيد فمعنى قوله وضعف لواهب المائة الهجان
وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه
صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضاربه زيد
كما عرفت وانما لم يحكم عليها بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في
المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة
المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين
الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال
بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب
الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر
لا يقوم مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى

بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق و
هو رد على القاعدتين الاولى و هي قوله ولا يضاف موصوف الى صفة
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان
الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت
الجامع وذلك يحتمل على معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا
في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما
مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة فيضاف المسجد
اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف
وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان
المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه
بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي
اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية فالمكان الذي

اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر
الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة
على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم لكونه صالحا
لان يكون فضة وغيرها اضافوا الى جنسه الذي يتخصص به كما
اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة
لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في
العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث واسد في الاعيان والجثة وحبس ومنع في المعاني والاحداث
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث
اسد لا يفيد الا ما يفيد رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء
فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف

الى المضاف اليه ولا يبقى عمومه سواء كان افادة الاضافة التعريف
او التخصيص والحجة العين عن الشيء اذا كان اللام للعهد ظاهرة واما
اذا كان للجنس ففيه خفاء ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيد
وكرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد معا ثم اضيف احدهما
الى الاخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والاخر
على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف
النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره
واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في
الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون
يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب
مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح اذ الاصل
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو

عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهو قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم
وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين
فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلميّ اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء وادغمت الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء
ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغيير ما فحركت بالحركة المناسبة
لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها
مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ
لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين
اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة التي تم البحث عنها مضافة الى غير ياء
المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب اذا اضيفا الى ياء

الى ياء المتكلم ان يقال اخي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف بجعله نسيا
منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو
وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر
وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى
واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع
انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابيّ جمع اب فاصله ابين سقطت
النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية
فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبيّن
اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا
بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم وتقول اي امراة قائلة من تنازع
اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد
فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه
بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال فيّ في حال الاضافة
الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في
اكثر الموارد واستعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن
الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء عن
الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث
وفي فم فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل

اي لما سمعن وعلمن

اصله فوه فحذفت الهاء
على خلاف القياس فصار
فو ثم قلبت الواو ميما
فصار فم

في نعم

فيقال هذا حم او حمك ورأيت حما او حمك ومررت بحم او حمك و
مثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمئك ورأيت حمأ وحمئك
ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك
ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك
مطلقا اي جواز هم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد
بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي
الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة
يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت
هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف
اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان
اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص
عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا
لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة
لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس الا بالاضافة اليها
التوابع جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات

لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ٤

المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض
حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود
كل ثان اي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه
فدخل التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه
اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه
ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان
العالم اذا لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه واعرابه
من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة
واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى
زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وخبر كان وان واخواتها
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل
الا خبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة
واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتداء والخبر وان كان
هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هو
المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتداء
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه
ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة

وهو العالم

التابع خمسة النعت والعطف بالحروف والتاكيد والبدل وعطف البيان

وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا ومأخوذا عملا في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في
هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون
لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست
في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد
فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه فاد صدق المحدود
على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم
ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه
ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله
يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل
قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه
ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى
الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول
معنى في المتبوع انما هي بخصوصية موادها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه

نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى
في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد
الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم او لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة
تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد
الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص
رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا
او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي
في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما
على ذات ما نسبته الى قبيلة تميم وذي مال على ان ذاتا ما
صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض
المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها
لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل
اي كامل في الرجولية فان رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب

على كمال الرجولية في الرجولية فصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل
عندك لا تدل على هذا المعنى ولا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة
وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا
صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن
اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا
اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات
للمعرفة صح زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة بالجملة الخبرية التي في حكم
النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك
توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه
اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم
فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف
بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة

بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد
منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى
فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل
جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة
والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي البواقي اي من تلك العشرة وهي ايضا خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل الشبيه به
يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد
الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا
غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت
برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما وبرجال
قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم
ابوها ومررت برجل قائمة جارية مثل تقوم جارية وبرجل مسرور

او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم وتقوم
في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل لان
فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند
الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل
والنون في الجمع المونث ويونث في الواحد المونث ولذلك
قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة
ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول
في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان
الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج مشابهته
للفعل في الخمسة البواقي عن نوع التبعية لما عرفت اكتفي فيه
بالحكم بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه حكم عليه بالتبعية
في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط
بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اي من اجل كون وصف
الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل

الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق
علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهر ضعيف ويجوز
من غير حسن وضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا
ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا
يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او
يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى
الوصف الموضح الوصف للمادح او الذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة
على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها
وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله لا يوصف به وهذا اعتذار
الشارح الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه
تبين بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المونث اشد
اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها
لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف

او مساويًا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون
ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان
اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصول فبينهما مساواة ومن ثمة اي من اجل ان الموصوف
اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الآخر
او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من
المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي
كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام
بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني
الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص
نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اي باب الاشارة بذي اللام مثل
مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام
والموصول والمضاف الى احدها للابهام الواقع في هذا الباب
بحسب الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بغيره
لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه
لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين

بذي

فيتعين بذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي
من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان
الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم
لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف
بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون
متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه
معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقع في الكلام
وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو
متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير
البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
~~قيل يخرج بقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون~~
~~متبوعه~~ قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام
واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع
والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا ان

العطف

بالنسبة ان لا تذكر لتوطئة ذكر التابع و يكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به و ذلك
ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى و لما تم الحد بما ذكره جمعا و منعا اردفه
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع و بين
متبوعه احد الحروف العشرة و سياتي تفصيلها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد و عمرو و لم يكتف بقوله تابع
يتوسط بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم و الشاعر و المدبر
فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر و المدبر لها
جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه
و اخريها كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها و يصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد
يتوسط بينها و بين زيد حرف العطف لان توسط حرف
العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني
على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل
هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف و هي من هذه
الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا و قيل قد جوز الزمخشري
وقوع الواو بين الموصوف و الصفة لتاكيد اللصوق في مواضع

في مواضع عديدة من الكشاف و كلام المص في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء اما قوله تع و لها منذرون في قوله و ما اهلكنا
من قرية الا و لها منذرون ان صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة و نقل عن المص انه قال في امالي
الكافية ان مثل جاءني زيد العالم و العاقل تابع يتوسط بينه
و بين متبوعه احد الحروف العشرة ليس بعطف على التحقيق
و انما هو باق على ما كان عليه في الوصفية و انما حسن دخول
العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد
المعطوف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف و
قال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة
لدلالتها فيها على ما تدل في غيرها من الجمع و الترتيب و غير ذلك ففي
جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد
غير ضرورة داعية اليه و اذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
و المجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف
عليه و ذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من
حيث انه متصل لا يجوز انفصاله و معنى من حيث انه فاعل و الفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض
حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل
و ان كان كالجزء متصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده

غيرها صح

لا المنفصل صح

من الفعل صح

ثم الفصل بين تأكيدين فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل
فان كان الضمير منفصلا مثل ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء
لفظا وكذا ان كان متصلا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد سواء كان
الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده
كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا
ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه
فانه قد يؤكد المنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم و
الغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم
ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون
العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن مع قبح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان
او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون

اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل
كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل
لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل الاختصار فحيث
لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم
يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني
وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول
والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك لا يضاف الا الى المتعدد
وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائدة في كفى بالله وهذا الذي
ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك
الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف
جاز تأكيد المرفوع المتصل في جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني
جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد
الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد
التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد
عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين

عنه لعدم تخلل فاصل بينهما العاطف وبين متبوعهما فلا حاجة
في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد
من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة
الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز
له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام اعني
اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما
نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب
شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ
اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف

المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم
زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو
مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان
عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا
عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى الاسم فيتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ وهو عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة لقولهم الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه
ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي
فاء لها نسبة الى التسبب بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع
العطف لكنها تجعل الجملتين جملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى
والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى

للثانية فالمعنى الذي يجيء يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب
واذا عطف اي اذا اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف
اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي الكتاب الاظهر
عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين
نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى
على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل
واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وعمرو خالدا ولا على
اكثر من الاثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحد
بان يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان
مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس
منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له
وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة ومنه قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار
توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجيز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك

ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في
في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا وفي الحجرة
عمروا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
لمجيئه في كلامهم واقتصر من جواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة
الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة
اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه
عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في
كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما
لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط
وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا وضرب
ضرب زيدا ولدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك
زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع الا بريد بالقتل الضرب الشديد
فيجب ح تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او
في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح

التاكيد

اى الغرض من التاكيد والفائدة

تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب زيد هو لا
من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه وعينه او في
الشمول اي التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذى
ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا
لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها
فيندفع هذا الوهم بذكر كلها او اجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول
اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر
المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجها به واما الصفة فلان
وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو وان توضيح
متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحققه ولكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب
الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى
لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي
مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما
نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان
كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه

لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التاكيد مطلقا لا التكرير
الذى هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا
او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد
ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة
كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة
اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسق
وبسق وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع
بالمهملة من بصع العرق اي سال و بالمعجمة من بضع اي روي
وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط
مناسبة خفية بين هذه المعاني ومعنا التاكيد بالتامل
الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على
الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما
افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع
المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المونث الواحد
انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وعن بعض
العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن

في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمى النفس والعين
او لين تغليبا كالقرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا
كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو
قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت
العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ
في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحد
او الجمع بتأويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع
بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء
مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم يصر اجزاء
لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح
افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد
بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان
العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول
بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم
المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس

بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بالمنفصل
ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد
للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس
التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو
نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد
اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع
الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير
بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس وانما قيده
بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمع بلا تاكيد
نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا
واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها
كثيرا واكتع واخواته يعني ابصع وابتع اتباع بفتح الهمزة على ما هو
المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية
لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم
يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي
ذكر اكتع واخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور

ولما انتها على معنى الجمعية واللزوم ذكرها من شانه التبعية بدون
الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون
النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبة التابع سواء كان ما نسب اليه
مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز
بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله
دونه احترازا عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكل منهما مقصود لكن
بهذا المعنى فان قيل هذا لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما
قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة مقصودة
بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع
ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من
ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الي

الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني
وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه
وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها
في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل بسبب غالبا عن اشتمال
احد المبدلين على الآخر اما اشتمال المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد
ثوبه او بالعكس نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط
اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة
المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا
مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما
فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر
لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى
عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
فالجواب انا لا نم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا
في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر
انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه
ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك

زيدا ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له
توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجئت بالاول توطئة له ومبالغة في الاسناد فالثاني بدل فلا
يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
بعد التوطئة والفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء
المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه
وبين الاول اي المبدل منه ملابسة من حيث توجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم
ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفته لا باعتبار ذاته و
يتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا
وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا
غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير
زيد فيكون من باب الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون
البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيهما اذا كان المبدل منه جزءا
من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز
فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد بمثاله مثل رأيت درجة الاسد
برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات فانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل

فيهما اذا صح

الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب
فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد
اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار مناسبة
بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو مبدل منه فيكونان
اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين
نحو رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء
رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من
غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو
جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى
واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان
يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا
بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك
واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار
وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة

مثل ضربته زيدا صح

عطف البيان

احترز به عن الصفة **يوضح متبوعه** احترز به عن البدل والعطف بالحروف
والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من
متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني **مثل اقسم**
بالله ابو حفص عمر فان ابا حفص كنية امير المومنين عمر بن الخطاب رضه
وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر فقال ان اهلي بعيد
وانا على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم
يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء و
جعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من
اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع
فاذا هي نقبة عجفاء فحمل على بعير وزوده وكساه **وفصل** اي
فرق **من البدل لفظا** اي من حيث الاحكام اللفظية واقع **في مثل**
انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان
للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير
العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر
فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير
ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله

ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو
حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل
ترقبه اي واقع حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما
دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد
تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان
عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرف
باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا
الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا
فيشمل صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا
بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول
اظهر والثاني افيد **المبني** اي الاسم المبني وهذا الحد
لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم
المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد
المبني لفظ المبني **ما ناسب** اي اسم ناسب **مبني الاصل** وهو الحروف
والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية
في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل
هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين
فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها

تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح **او وقع غير مركب** مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني في المضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا للتقديم ما مفهومه وجودي لشرفه **والقابه** اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية **ضم وفتح وكسر** للحركات الثلث **ووقف** للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات الثلث والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها ويكونون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا

رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مفتوحة والجيم مضمومة **وحكمه** اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه **ان لا يختلف اخره** اي آخر المبني لكن لا مطلقا **باختلاف العوامل** نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد **وهي** اي المبني في لغة باعتبار الجزء **المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات** بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد لا باسماء الاصوات **وبعض الظروف** وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان الاصل في البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين **المضمر ما وضع لمتكلم** من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه **او مخاطب** من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا **او غايب تقدم ذكره** ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت

لا يخفى ان المتعلق بنفي النفي او بالنفي ولا يستقيم بل هو كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس بمعلول لاختلاف العوامل واما الثاني فلانه يلزم منه توجه النفي الى القيد وبقاء الفعل مثبتا وبعد النفي الا ان يقال الفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت وواجب الثبوت بالاصوات سعدي

موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيهما لفظا او معنى
او حكما اراد بالتقديم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد
وبالتقديم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من
قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام
كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على انه ثمه مورثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما التقديم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان
والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة
بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك
المعنى ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى
الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير
نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى
قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا
لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضرب
الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله
ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب



الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر
وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد
منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال
الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى
فذلك خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل اي المضمر المجرور المتصل الاول يعني المرفوع المتصل ضربت
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم
الواحد المجهول الماضي المنتهيان اولهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة
المعلوم الماضي وضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا
بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون
الكل وصورة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى
هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير
في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر حروف دالة على احواله
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث
اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو
ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما

ثانيهما جمع

والحروف الاواخر منه

ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن و القسم الثاني المنصوب المتصل بغير الفعل
نحو انني انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن و النوع
الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم
اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياك اختلافات كثيرة والمختار
ان الضمير هو ايا و اللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و النوع الخامس
غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا
غلامك الى غلامهن ولي لنا الى لهن وكان القياس ان يكون
ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت
مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة
المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطي الغايب حكم المخاطب
في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا
المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة
فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من
الانواع ثنتي عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة
[illegible]

واعطوا ج

لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا
في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا
بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة تبنى ويكون
فيما بقي دليل على الملقى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و للواحدة المؤنثة
الغايبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو ضربت هند فان التاء
علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لما يجمع مع الفاعل الظاهر في
ضربت هند و في الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او
مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب
و الواحد المخاطب نحو تضرب واضرب و الواحد الغايب و الغايبة
اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
و في الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير

الفعل

اما اذا كان مسندا الى الظاهر فليس فيه استتار نحو ضرب زيد ع

لانها ينقلب ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا
ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل
في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو
كانت ضماير لما تغيرت الا ترى ان الياء في تضربين والنون في
تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي
الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع ليسا بضميرين
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا او منصوبا الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار كان صحيح
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر
المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه
يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول مرفوع اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني
وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل
الضمير عن الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت

زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في
بعض الصور حمل عليها ما لا التباس فيه لاطراد الباب. وانما قال من هي
له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال التقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل
لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف العامل اي اتق
نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير
الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام
الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان
داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل
بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري
ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا واختار بالتمثيل صورة لا
التباس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك

احدهما صح

اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير شيء منهما وعدم
كونه مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترازا
عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني
للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد
الضميرين الذي هو اعرف عن الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تأخير
الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراد على خلاف الاصل
وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار
اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو
اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل فهو متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما ينفصل وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعا وجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل
والا اي وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن ما قدمته فهو
اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول
لئلا يلزم ترجيح بلا مرجح واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم

بما ينفصل وان كان متصلا بما صح

تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو زيد اعطيته
اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميري غائبين واعطيته
اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته
والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال
كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا
ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه
بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول
ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا ليكون ما بعد
لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق
بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت
الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما
فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع

المرفوع صح

المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول لولا انا كانت
فانت في هذا المقام مع انه ضمير المرفوع وقع موقع المجرور وذهب
سيبويه الى انه لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور
واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه
واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا
الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء
اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه تلك الياء ليقي آخر الماضي عن
الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية
نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا
بل حال كونه عاريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني
ليقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في
الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضهما وانت
مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان
واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون
في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب
اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق
نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع في ذاتها والحمل

والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى
حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء
مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار
فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين
المبتداء والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القايم وبعدها اي بعد العوامل
نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع [illegible]
الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتداء افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى بهذا
المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط
بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل
فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا
وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل
بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج فيها (معرفة)
او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو
افضل من عمرو واقتصر على افعل من بعد دخول العوامل ودون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها وله موضع
اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل
استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا

اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ، وان كان العرب لا يعرف المبتداء والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتداء برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبر بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك تعين بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه القصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لبيان الواقع ليس من اجزاء بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك يفسر بالجملة بعده على هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا ينتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون مبتداء راجعا الى الشان

وزيد

اي الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان معنويا بان يكون مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح للاستتار الضمير كان مستترا او لا بارزا مثل هو زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد وان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل لم يجد وها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان

عاملة صح

فاذا صح

ايجاز وجمع جوز وبعوديه ابن الحاجب صحاح تم

لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار
ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف
النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا
خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة من
المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار
اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة اذا اطلقت
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها
للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم
مما ليس للاشارة الحسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى
المبتداء ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان
وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى
هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتداء وقوله
ذا مع ما عطف عليه خبره وكل واحد منها بحال جزئه ويجيء في بعض
اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى
ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحد تا قيل
هي الاصل في لغات المؤنث الواحد لانه لم يثن منها الا هي
وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها

اي المعنى مشار اليه صح

ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قد يتنا على سائر
لفرعيتهما وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء
هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه اي
لمثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف ذان
وذين باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل في ان ذان وتان موضوعان لتثنية
المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور وتوجههما على صورة
المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما
اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا او قصرا اي ممدودا ومقصورا
واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني
يدخل على اوايلها على اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف
التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس من الحقيقة منها وانما هو حرف جيء
بها للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على النسبة
الاسنادية كقولك الا زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها
اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها
على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت ذلك الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اي حرف

الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين
فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة
راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي يحصل من الضرب
خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى
ذاكن يعني ذاك اذا اشرت وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذانيك اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذانيكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن
وتانك تينك الى تانكن وتينكن واولائك بالمد واولاك
بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري
والمالكي في الصحاح لا نقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه
الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله
الى غيره فقال يقال وتلك وتانك وذانك حال كون هذين
الاخيرين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع

الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك
اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك
مخففين واولائك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف
حرف الخطاب للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسرها ايضا فللمكان
الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا
تاما ان كان جزءا تمييزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من
افعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا
يحمل اليه المركب ولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه
اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما الا بصلة اولية والمراد بالصلة
معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة
مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على
ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو

مطلب الموصول

بحث تم

ما اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج
مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية وللقائل ان يقول يمكن
ان تعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة متصلة بالاسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة
على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي
ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي
تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما
كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير
خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون
ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره و
الواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة
ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل
والمفعول والعايد ضمير له لا غير ضمير اي للموصول لا لغيره وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية
فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال
الرفع والياء في حالتي النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر
والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر

واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف
لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي
لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة
على التاء وفي اللواتي بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما
لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب
ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب
ايتهم في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة
الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي
قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او
التي او المثنى او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذي
لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع
لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط
الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا
بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم

تمرين المتعلم فيما تعلموه من هذا الفن من المسائل وتذكيرها ايا ها فانهم
اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي
بعد بيانهم طريق الاخبار لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق
النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع
فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي والتي والالف واللام
فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني
في موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته
اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمير اخرته يعني جعلته خبرا
متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي
اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في
هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محل الذي كان له في الجملة الاولى
وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا
وجعلته خبرا عن الذي قلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن
ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول

للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا او
غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل
ولا مفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناه كالسين وسوف وحرفي النفي والاستفهام فلا يخبر
باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم
يكون قايما فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها اي من الامور
الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم
وتاخير الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان
يكون ضمير الشان مخبرا عنها لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه
خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي
ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق
القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب

في قولك هو زيد قايم
فلا يقال الذي هو
زيد قايم متواحيد

في نحو جاءني زيد الظريف لامتناع
جعل الضمير مكانه لامتناع
وصف الضمير فلا يقال في جاءني
زيد الظريف الذي جاءني هو
الظريف زيد متواحيد

فلا يقال الذي عجبت منه دق القصار

ولا يقال الذي ضربته زيدا
العاقل ولا يقال الذي ضربت
اياه العاقل زيد بل يقال الذي ضربته
زيد العاقل

ان يخبر بالذي عن دق القصار بعده الثوب لانه يؤدي الى جعل
الضمير الذي جعل في موضع دق القصار حالا في الثوب بخلاف الذي
عجبت من دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال
يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه
بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيره اي الخبر كلمة الذي
لامتناع الضمير الذي لا استلزام ذلك عود الضمير الى جانبين في
ذلك الخبر بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير
المستحق لغيره نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت
الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتدأ وان جعلته عايدا الى المبتدأ
بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية
فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما
زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما
عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما
بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة نحو ربما
تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس وتامة بمعنى الشيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي نعم شيئا
او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب

اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك
واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب
اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك
قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة
واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء
التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها
المص كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة
صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم
يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة
وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها
في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان واللتان
وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
التي هي من خواص الاسم المتمكن فظاهر حيث واذ واذا الا اذا
كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما
بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهة الحرف

من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بيّنها
وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل
كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى
ان كل ما يقع منادى مفرد معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا
فلا حاجة الى ذكرها هنا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما
ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير
اي شيء الذي صنعته اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او
بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه
اي شيء وهٰهنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء
والثانية ان معناه اي شيء وذا زائد والظاهر ان مؤداهما
واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل
منهما معنى بالاستقلال ليكون كلمة وذا زائد فالمفهوم من مجموعهما
اي شيء وجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل المحذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما
جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي
الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المطابقة

لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان
اي اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما من اقسام المبني
فعلة بنائها كونها مشابهة للمبني الاصل نحو ما قيل اف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد بهما تضجرت وتوجعت عبر عنه
بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بالحال فعبر عنه بالمضارع
الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثالا لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعنى الامر والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها
لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا
لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى
الامر والماضي ولم يقل ما كان معناه الامر والماضي والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على
التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق

انتهى الرضي

من الثلاثي المجرد وقياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
وهو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم
واقعد فلهذا تأول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكأنه
قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لا يأتي الا نادرا
وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة والفجور قال
الشارح الرضي هو علم قيل مصدر معرف مؤنث لم يقم لي الى
الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وحال كونه صفة للمؤنث
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين
الاخيرين مبني لمشابهته اي لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة
اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وبين الصيغة للمبالغة في الامر
كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الرضي والذي ادى ان
كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم
عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي
ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبيان وجهها في كلام
طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما
قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه

لا يحكم عليه

لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه
لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في
استعمال اهل الحجاز لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة
ومعرب في استعمال بني تميم الا ما اي الا فعال علما للاعيان يكون
في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستعلي
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرايق مختلفة الاصوات اعلم ان
الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر
ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه
وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه
حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال
وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم او المتعجب وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها
ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه
ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه
صوت الغراب عن نفسك ح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به

لاجل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليها او به ونحو الاقسام كلها مبنية
لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما
اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق
صوت الغراب فهي في هذه الحال ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية
على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
لاجرائهم مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب
فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار **كل لفظ** انما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت **حكي به صوت** اي اصدر على لسان
الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة **او صوت به للبهائم** يعني به مثلا اي لاجل اناختها او
زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم
ذات القوائم الاربع فلا تتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان للطيور
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
يتناول التعريف كلها **فالاول كغاق** اذا صوت به الانسان
تشبيها بالغراب **والثاني كنخ** مشددة او مخففة عند اناخة
البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء

ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان نظرا ان القسمين مع
تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم
كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات**
اي المركبات المعدودة من المبنيات **كل اسم** حاصل **من** تركيب
كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما
كلمة واحدة **ليس بينهما نسبة** اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير
منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث
اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل
عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل
العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر من الحد مع
انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط
القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر
الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون
بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد
جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري

مطلب المركبات

جعفر مع الاخر لا يدل عليهما من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا
وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف وغيره بنيا اي
الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة
حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر لو اخواتكل من
خمسة عشر وحادي عشر واتما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة
الفاعل المشتق منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن
الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعده السابق على المشتق فان الثالث مثلا
واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا
هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة — ولا يتيسر
فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين او في
اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول
ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد

بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من
احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر
اذ لا معنى له وعلى هذا القياس لحادي وعشر لا فرق بينهما الا بذكر
الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى
الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط
النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع
صرفه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط
المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان
اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول
الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة — الكنايات
والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني
فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا
في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولهذا لم تقل
بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به
مفصلا فلذلك عرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض

المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف
او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها
وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية للحديث والجملة
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي
لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخرج خلوه عنها
عنها رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكناية
كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في
الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون
ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا تكتب بعد الياء نون
مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن
اخواتها فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة
معنى الاستفهام مميزها اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو
من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل كذلك لانه

[illegible]

لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور باضافة
مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول
مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء بالمفرد لان العدد الكثير
مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن
كثرة صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بها جعل جمعية
مميزه كانها عن معنى التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميزي
كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها وذلك لموافقة جر التمييز المضاف اليه كم واما مميز كم
الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل
على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوزه الزمخشري ان
يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة استفهامية
كانت او خبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية متضمنة معنى الاستفهام وهو يقتضي صدر
الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية
ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه
عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث
الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا جزئي النوعين وهما
كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية

٢ قال الله [illegible]
وكم من ملك وكم من [illegible]

والجزئية يكون بعد فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه
بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا
بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على
الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز
فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
فقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو
من حيث انه بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة
النصب وان لم يجعل من قبيله ولم يقدر بعده فعل غير مشتغل
فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما
اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت
وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز
تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر

تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديمه عليهما على ان
يجعل الجار والمجرور كانه داخل مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة
للتصدر [..] المبتدا ان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبهه
فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف فان كان مجردا عن
العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو
كم ابوك فهذا مبني عند سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن
نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم لكونه
نكرة وما بعده معرفة وخبرا ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا
منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن
فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا
وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه تأتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا
في كل واحد منها وهي من وما واي وانى ومتى مشتركة بين
الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين
بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين تأتي فيهما الوجوه
الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يأتي الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا
كانتا شرطيتين فكذلك يأتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من
تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب

اضرب ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا ينافي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه
لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية
من نحو متى واين وايان واني وكيف واذا ان لم تجر بجار
نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان
اذا تخرج عن الظرفية ويقع اسما مجرورا نحو اذ يقوم زيد اذ يقعد عمرو
اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر بهذا على شاهد من كلام العرب
وما هو لازم الظرفية قد تقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن
عهدك به واما اي فتأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع
في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي
وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك ففي اي وقت على تقدير
انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم
ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة
يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة
اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما
هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر
الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية

على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار بقوله فيما سبق فيضربه مفعولا
على جهة الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا السبق بما سبق
من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها
الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى
ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور
فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت
للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف
او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك وهذا خلقة
لها شبهها الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى
ثقلت اي كنت كارها لخدمتهما مستنكفا منهما تخدمني
على كره مني واختار من انواع خدمتهما الحلب لانه خدمة الموالي
وهي تبلغ في اللؤم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي
الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها ثبتت وشق
من الحلب ولا تطيع بسهولة وذخر حلبها زيادة مشقة وفي
ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالا
ستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية

عدد عمات وخالات فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر
على سبيل التحقيق اي كثير عماتك وخالاتك حلبت علي
عشاري واذا حذف المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم
او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحة
توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت
او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
خالة وفدعاء واذا نصبت نصبتها واذا خفضت خفضتها
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية او اخبر عن كثرة
فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانير
او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم
او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك
خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر
ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك
اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة
فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق
بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واما اذا كا

ن للعدد فالملحوظة في الظرفية اولا الزمان الدال عليه
الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال
عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعتبر عنده
تعدادها بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي
من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف
المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب
مع التنوين نحو ربت بعد كان هو خيرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام
وانما بنيت لتضمنه معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه اختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن
الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولما
يقاس عليهما ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان
يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف وبين ما بني منها

المقطوعة

مطلب ظروف

عنهما ح

وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى
كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو
الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة
لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم ولا
لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام
الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس
نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما
وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في
كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها
اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد
يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر اي الاكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا
فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي
اما ترى مكان سهيل طالعا آخره نجم يضيء كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي
تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافا الى الجملة فانها
كلا اضافة فشابه الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت
على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال

لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على
بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا
في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي لزمان
المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان يكون للزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه ... المستقبل صح
مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب
الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس
كورت ولهذا كثر في كتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب
بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى
اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى
اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب
مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى
لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا
بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه
الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون
اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر
مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته
وانت لا تشعر به فيلزم المبتداء بعدها فرقا بين اذا في

الابتداء

وبين اذا شرطية والمراد بلزوم غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما
سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على
شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر
او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة
وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه
من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع
السبع سببية عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها
للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وقال المعنى خرجت
ففاجات زمان وقوف السبع كما ذهب اليه الزجاج ان اذا
هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها
عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه
لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية
بل مفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه
اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر
البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذ يقوم زيد
اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي
من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في
حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل
كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها

اى وقت احمرار البسر

الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط
المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم
واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم
ولقلة مجيئها لم يذكره المص ومنها اين واني فهما للمكان
استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما
لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف
واني القتال بمعنى متى القتال ومنها متى للزمان فيهما اي
في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما مثل ايان يوم الدين والفرق بينهما
ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان
يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها
كيف الكائن للحال استفهاما اي حال شيء وصفته والمراد
بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين فان
صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال
عن الحال بقوله كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط
معنى على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اي على
اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف

على اي حال [illegible]

تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية وان
كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية
اي على اي حال جئت راكباً او ماشياً ومنها اي من
الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين
ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رايت مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان
عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان ما جئتنا فيهما اي اول
مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان امرا
واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا
واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول
المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا الا انه لا فائدة في جعل
الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقت ما للزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة
اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود
اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي

اي بعد ذلك مستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته
منذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان
لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو خرجت مذ
ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما
كانت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر
بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حملهما بعد
عليهما فكان التقدير في خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتداء وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما
اما بمعنى اول المدة او الجميع وخبره ما بعده اي خبر كل منهما يقع
بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء في مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا
مبتداء وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما
من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء
الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من
الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام

وضم الذال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الذال وكسر النون ولدن بفتح اللام والذال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الذال وكسر النون ولد بفتح اللام
وسكون الذال ولد بضم اللام وسكون الذال ولد بفتح اللام وضم
الذال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه
وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده
وما في خزاينه وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد
ولدن زيدا الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة
نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغة العرب بلدن
خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين
في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون
غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح
القاف مضموم الطاء المشددة وهي اشهر لغاته وقد تخفف
الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة
او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم
فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي
المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي
جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه
وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها وقيل حمل

على اختها ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء
فتح الضاد وكسرها للمستقبل المنفي اي لاجل الفعل
المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء
ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض
وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر
الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر
والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة
يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة نحو قوله تع يوم ينفع الصادقين صدقهم و
قوله تع من خزي يومئذ لمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها
لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى
المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز
البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل
ان يقوم او مثل انك لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة
نحو اذ وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف

المعرفة والنكرة

ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة
والنكرة اي هذا الباب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم

وضع

المعرفة ما اي اسم وضع جزئي او كلي لشيء ملتبس بعينه اي
بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء
المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة
واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية
فهو النكرة وقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة و
قوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء
والاشارة بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب الرتبة فالاول
المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة لا
باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد
من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ
انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد
ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيعقل ذلك
آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي
مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصورت ذات
زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس بخلاف ما اذا
وضع الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر

عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة
والثالث المبهمات يعني الاشارة والموصولات وانما سميت
مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من
غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص
فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من
حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
مثلا اذا تعقل معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ
ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما
لان التصور المعتبر فيه عام وهو المفهوم المشترك بين تلك الافراد
والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس المعرف باللام
العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله
اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة تحسينا للفظ
والميم فيه ليس من امبر امصيام في امسفر بدل عن اللام
ولا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة
ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل
يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور
الخمسة المذكورة ونما استلزم صحة الاضافة الى احدها

صحتهما بالنسبة الى كل واحد ظاهر واما انها لا يصح الا بالنسبة
الى الاربع الاول فان المثال وهي لا تضاف الا اليه فان قيل
كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف الى احدها
اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم **معنى** اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى
مفعول مطلق بحذف المضاف واحترز به عن المضاف الى احد
هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وبما سبق
تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر
والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص
العلم بالتعريف وقال **العلم** اسما كان او لقبا او كنية
لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم
ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من الواضع

من واضع مقابلا به

من الواضع فكان هؤلاء المستعملين وضعوه لذلك
غير متناول غيره اي كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله **بوضع واحد** اي تناولا بوضع واحد لئلا يخرج
الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال **واعرفها** اي اعرف المعارف
يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها **المضمر**
المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه **ثم المضمر المخاطب** فانه يتطرق
فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يشتبه بغيره
بآخر واذا قلت انت جاز ان يلتبس مخاطب آخر فيتوهم انه المخاطب
له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر
الغائب لم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه دون
منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان
سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا اثبت
التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافة اصنافه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه
اختلافات كثيرة **النكرة ما وضع لشيء لا بعينه** اي لان

اي كونها اعرفية بحسب اعرفية المضاف اليه

باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها
احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت
لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الافراد او مجتمعة
فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد منها وكمية الآحاد
ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن كثير من واحد من
تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات
بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد
فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة
واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين
وهكذا الى ما لا نهاية لها وظهر من هذا التفسير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد
في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما
كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له
من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع
وذراعين ومرة ومرتين حيث لا يفهم منه الواحد والاثنينية

والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع
منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين
او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان
كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في
المفرد المذكر وتثنيته وواحدة واثنتان وثنتان في المفرد
المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث امرأة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرة احد عشر اثنا عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث
نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث
المؤنث وغير الواحد والواحدة الى احد واحدى للتخفيف
وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث
عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء
للجزء الاول منهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر

كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من
جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثني عشر فمحمول على التذكير
في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة ولذا حكمنا من
جنس آخر من تانيث الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه
بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث
الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المونث
لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تانيثه للمونث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث وتميم تكسير الشين
عند التركيب في المونث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات
مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي في اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح
وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف
على عشرين المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون
وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمونث من غير فرق
وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المونث
ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف

وخمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة صح

زايد

بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة
العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما بعدهما فقال ثم بالعطف
اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزايد
بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المونث
وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المونث هكذا الى
تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية
فيهما اي في المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على
مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليها او عطفها
على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء
الاعداد من غير تبديل وتغيير فتقول مائة وواحد او واحد ومائة
واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة
واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا
او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا
واثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث
وعشرون امراة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف ويجوز ان يعكس العطف
في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا وافصل في ثماني عشرة

فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها
اي اسكان الياء لتثاقل المركب في التركيب كما في معدي كرب
وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت
فالوجه بقاء الكسر كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت
الياء الا ان الذي سوّغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة
استثقاله فجعل موضع الكسر فتحة قال الشارح الرضي ويجوز
كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواتها لانها
مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء
العدد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا تمييز
للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة
والثلث مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا او معنى نحو ثلثة رجال
نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه
جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون
واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسع
مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا
بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع ويقال مئات
او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم
وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم

يبق الا المئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء
بعدما تعوّد المجئ مفردا بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه
في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها
اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة
نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيّروا ثلثة اسماء
كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه
فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان
فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بابه امرأة واما
افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون
الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما مميز
اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لان استعمال
جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمئة الاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما
كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون
مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من
الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منهما اختير في مميزها الجمع

الموضوع للكثرة وفي تمييزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه **مذكرا** كلفظة
الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث **او بالعكس** بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها
عن المذكر **فوجهان** اي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص
اعتبارا بالمعنى **ولا يميز واحد** وواحدة **واثنان** واثنتان
وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل
ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح
ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد
والاثنين **استغناء بلفظ التمييز** اي الصالح لان يكون
تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته
على الوحدة والاثنينية **عنهما** اي عن الواحد اذا كان التمييز
مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى **مثل رجل ورجلان** فان من
صيغة رجل تفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان تفهم الجنس
والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب
ان مميز الواحد مستغنى عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم
اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال

كما يقال اثنى رجل (رجلا) قلت لما التزموا الجمعية في تمييز سائر الاعداد
ينبغي ان تعتبر فيهما لا بنية الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو
الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المصوغة
بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين
او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة
التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق
العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف
من اثنى رجل وذلك الاستغناء (عن تمييز) انما يكون **لافادته** اي افادة
لفظ التمييز **النص المقصود** اي التنصيص على العدد والتصريح به
الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح **بالعدد** اي بذكر اسم
العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر
العدد على حدة **وتقول في المفرد من المتعدد** اي في الواحد
من المتعدد **باعتبار تصيير** اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك
المفرد عددا انقص زيد عليه بواحد **الثاني** في المذكر فقوله
الثاني معقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد

عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدًا والثانية في المؤنث على
هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث
لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى
او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من
غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا
يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها
وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية
عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشر الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد
سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث
فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب
من المركب مذكر والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث
الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر
الاسمين لانه اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف
ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث



الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمة اي من
اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حاله اختلف
اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل في الاول اي المفرد
من المتعدد المقول باعتبار تصيير ثالث اثنين بالاضافة
الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني
اي المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة
او خمسة بالاضافة الى عدده يساوي عدده او يكون فوقه
اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر
الى العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة
ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول
الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات
بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت
قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير
من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني و
هكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من
المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن

اي قيام لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر
والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر
التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه
عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم
كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقة كامرأة وناقة ونخلة وغرفة او حكما كعقرب
اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا تظهر
التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا
اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم
وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي ملتبس
بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا
تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث التاء والالف
حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء
وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتأنيث
وليس ذلك بحجة لجواز ان تكون صيغة موضوعة للمؤنث
مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي
اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة
في مقابلة رجل وناقة في مقابلة الجمل واللفظي بخلافه اي
ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من

من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث
في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه
كظلمة مثال التأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث
اللفظي تقديرا اي ان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة
وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى
المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء
اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل
في اول الامر اما اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه ح
لك الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف طلعت الشمس صح
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا ولا استغناء
عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس
فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى
المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل

ايضا لک الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي ترکه نحو قول حضرت
القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا
اذا کان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذکور کزيد
اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت
اليوم زيد لدفع الالتباس **وحکم ظاهر الجمع** لا ضميره فان الحاق التاء
او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا **غير الجمع المذکر
السالم** لانه لو کان جمع المذکر السالم لم يجز تأنيثه فلا
يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت **مطلقا** اي
سواء کان واحده مؤنثا نحو اذا جاءک المؤمنات او مذکرا
نحو جاءت الرجال **حکم ظاهر غير المؤنث الحقيقي** فانت بالخيار
ان شئت الحقت التاء به وان شئت ترکتها نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال **وضمير** جمع الذکور **العاقلين** من جموع
التکسير **غير المذکر السالم** فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم
الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت **فعلت**
اي ضمير فعلت وهو المستکن فيه المقرون بالتاء الساکنة
للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت **وفعلوا** اي
ضمير فعلوا يعني الواو لکونها موضوعة لهذا النوع من الجمع **والنساء
والايام** اي ضمير النساء وما يماثلها في کونه جمع المؤنث وان لم
يکن من العقلاء کالعيون وضمير الايام وما يماثلها في کونه جمع المذکر

غير

وحضر القاضي امرأة ح

غير السالم **فعلت وفعلن** اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث
بتأويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر
لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذکر لغير العاقل
کالايام فلانه لا اصل له في التذکير کرجال فيراعى حقه فاجري
مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون
موضوعة لجمع غير العقلاء کالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها
في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان
عقولهن تجرين مجرى غير العقلاء **المثنى ما لحق آخره** اي آخر
مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مکسورة
قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم
من مسلمان ومسلمين کما لا يخفى ولو اکتفى بظهور المراد لاستغنى
من هذه التکلفات **الف** حالة الرفع **او ياء مفتوح ما قبلها**
اي مفتوح حرف کان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن
صيغة الجمع ولم يعکس لکثرة التثنية وخفة الفتحة **ونون** ما
عوضا عن الحرکة او التنوين **مکسورة** لئلا يتوالى الفتحات
في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حکم الفتحتين
وفتحة النون **ليدل** ذلک اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق
ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها
على ذلک لانه على تقدير تسليمه فادل امران من امور ثلثة

وهو يراد من التثنية مجرد التعدد والتکرار [illegible]

على شيء صح ان يقال هذه الاموال ثلثة وانه عليه غاية ما في الباب
ان يكون دلالتها بواسطة تزيين الامرين على ان معه اي مع
مفرده مثله في العدد يعني لو احد حال كون ذلك المثل من جنسه
اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له
بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في
الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد
والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا
يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما الطهران
او الحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل
بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى
الاب باعتبار معنيين هما الاب والام وكذلك يثنى القمر باعتبار
معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام
مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول
الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم تعينا وحكما فيتحد انسان فيثنى
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال
في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل
في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل
مفهوم تعينا وحكما فيتحد انسان فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة
في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك
اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه المص اختار عدم جوازه وبهذا
الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها
فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى
ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر
ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال ان الاعلام لكثرة
استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا
البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما
كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد
مما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان
حكم ما وراءه تعرف من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم
المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان
كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي والحال
ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من
الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل

المشتركة

[illegible]

حقيقة او حكما وجه الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لكان
الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة
كرجيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل وعدم ميله وقد
أميل كمتيان في متى حيث جاء متى مما لا او كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زايدة
كحبلى فبالياء اي الفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والا اي الهمزة
ان كانت همزة اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة
تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد
الراء لجيد القراءة او للمتنسك من قراء اذا تنسك وحكى
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت
الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها
كان حمرا بالفين احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة قلبت
واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انهما غير اصلية والواو اقرب
الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل
أُقّتت واُجوه اصلهما وُقتت ووُجوه وربما صحت فقيل حمراءان
وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها

تصفحنا صح

قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث
بان تكون للالحاق كعلباء فان همزة للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلها
كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت
الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو
او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فتشابهتا همزة قراء
فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا
لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فتشابهت همزة
حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من
هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة
او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء
فكان ينبغي ان يقول المص الا فوجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا تفحصنا كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم بانتشاره
غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة عن اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه
اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ التنوين
لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة

تصفحنا صح

تصفح

توجب الاتصال والامتزاج فبنتا فبان وحذف تاء التأنيث
التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان
في خصيان وأليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من خصيين
والأليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع
بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا تقع في حشوه
وقيل خصي وألي مستعملان وهما لغتان في خصية وألية
وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة
مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار
بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على
خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي
المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق
بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي
مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك
الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيير ما بحسب
الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله
مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير
ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة

جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم مع تمامه وكذا
الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله
ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان
لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده
فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف
مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد
نحو تمر الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع
ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة
فقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل
الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بحسب الوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلمة اسم جمع ايضا
وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال
جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة
واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة

جمع لصدق الحد عليه فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون
بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا
ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة
يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده
واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها
في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على
سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة وثقل الواو
والضمة ليدل ذلك الملحوق او اللاحق فقط او الملحوق على
ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم
يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد
قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض
كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان
آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاضٍ
قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله
قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا
القياس حالتي النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين

قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد
جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم يتغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون حالة
الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جمع
الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان اي ذلك الاسم
اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم يعقل فكونه
مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط
ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان
فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج الفرس
لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة
او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون
اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى
اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم

جواب عما ذكره الرضي من انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علما لرجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف عصام الدين

علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من جمعيته بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث و
والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها **وشرطه**
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح **الا كان صفة**
من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول **فمذكر يعقل** اي له شرطا
فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون
ذلك الاسم كاين صفة **افعل فعلاء** اي مذكرا غير مستو في صيغة
الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر
على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء **مثل احمر حمراء**
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى
الصفة في افعل التفضيل كامل الدلالة على الزيادة **والشرط**
الثالث ان **لا** يكون ذلك الاسم **فعلان فعلى** اي مذكرا غير مستو في
تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث
على صيغة فعلى **مثل سكران وسكرى** فانه لا يقال فيه سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان
فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان التاء فيه
بالتاء وعدمها **والشرط الرابع ان لا** يكون الاسم المذكور
مذكرا **مستويا فيه** اي في هذه الصفة بتاويل الوصف
مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة

وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان
يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا
فيه مثل جرحى وصبر **و**الشرط الخامس ان **لا** يكون الاسم المذكور
مذكرا ملتبسا **بتاء التانيث مثل علامة** كراهة اجتماع
صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس
ويحذف نونه اي نون الجمع **بالاضافة** لما مر في التثنية
وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها **وارضين** بفتح
الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذه
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج
صاحب الكتاب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها
من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ
منها ارضين وامثالها من اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه
المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث **ما لحق** اي جمع لحق **آخره** اي
آخر مفرده **الف وتاء وشرطه** اي شرط الجمع الصحيح المؤنث **ان**
كان مفرده **صفة وله** اي لذلك المفرد **مذكر فان يكون مذكره**
اي مذكر ذلك المفرد **جمع بالواو والنون** لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل **وان لم يكن له** اي لمفرده **مذكر** جمع بالواو والنون
فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون **مجردا عن تاء**

ومنها ان يقال ارضة [illegible] ارضات [illegible] وارضون [illegible] بفتحها ايضا [illegible]

التأنيث كحايض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل
في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس وان عطف
على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات
وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا
الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة
كقدر وشمس ونحوهما من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي
لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات
والكائنات وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي
ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع بناء
واحده من حيث نفسه او من الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
الخارجة الزائدة وايضا المتبادر من تغيره يكون لحصول
الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد
فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف
الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما دل عليه ما الابهامية
المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير
حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة

جمع القلة وهو ما يطلق على الثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع
يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون
على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي
وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع
الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان
الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له
وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء
مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني الحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل
ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه وعدده
مثل طبت طوبا وجلست جلسة وجلسة تمثيل للقادرية والحالية
ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا
وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي
المجرد سماعي اي سماعي يرتقي عدده الى ثنين وثلثين كما بين
في الكتب الصرفية وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول

كلما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكلما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال **مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا** الى غير ذلك مما علمته في علم التعريف **ويعمل** اي المصدر بالقطع **عمل فعله** المشتق منه حال كونه **ماضيا** نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس **و** حال كونه **غيره** اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول **اذا لم يكن مفعولا مطلقا** يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه **ولا يتقدم معموله** اي معمول المصدر **عليه** لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد **ولا يضمر** اي معموله **فيه** اي لا يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار على صيغ لتحرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل

فانه اذا كان فيه ضمير لا يجري حكم فيه مطلقا فيه حاصل الا باعتبار الاستتار

ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **ويجوز اضافته الى الفاعل** مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس **وقد يضاف** اي المصدر **الى المفعول** سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب للتاديب **واعماله** اي اعمال المصدر ملتبسا **باللام** اي بلام التعريف **قليل** لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوزوا ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء مع حرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء **فان كان** اي المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا **وان كان** اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا **بدلا منه** اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له

ونشكر الله ونحمده الله ذو وجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة
وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله
للبدلية ففي قوله ذو وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر
اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان
بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول
اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على
سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام
بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعل
امره يذكر بلفظة ما وكلمة من قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني
بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام
به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في جميع
الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا ويكون لمن
قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم

لمن قام به صح

بل لمن قام به الفعل مع

فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله
لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة
اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم
يتنبهوا ان الاشتقاق منقسم بمعنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل هو مع الزيادة ويحدثه ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير يخرج من التعريف لا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل
عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصروا وجعلوا احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وكل
وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة
فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة
المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم
اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء
كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم

يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعلل ويتفاعل ويتفعلل نحو
مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة ومستغفر فيما
وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام
مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا
مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر
ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما
يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان
كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله
يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال
او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي
اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال
فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه
المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون
تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناه
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود في

في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن و
بشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به
وهو المبتدأ او الموصول والموصوف او ذو الحال ليقوى فيه
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه
وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا
فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ
الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان
لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فما زادوا بما يشبه الفعل
نحو اقايم زيد واقايم الزيدان وما قايم زيد وما قايم الزيدان
فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بان تحقق له
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة
اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس
خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل
عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال فيجوز ان
يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة
معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر
الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف

اسم الفاعل اليه **فبفعل مقدر** اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم
الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهماً امس فدرهما منصوب باعطي
المقدر فانه لما قيل زيد معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهماً
اي اعطاه درهماً **فان دخلت اللام** الموصولة علي اسم الفاعل **استوي
الجميع** اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس
كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل في
الحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الي صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه **وما وضع منه** اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الي صيغة
اخري بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل **للمبالغة** في الفعل المشتق منه
كضراب وضروب ومضراب بمعني كثير الضرب **وعليم** بمعني كثير العلم
وحذر بمعني كثير الحذر **مثله** اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط
ما يشترط به عمله هذا علي تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة
عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعني هذه العبارة
ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا و
مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من
معني المبالغة نايب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
والمثني من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة **وكذلك
المجموع** منهما مصححا او مكسرا **مثله** اي مثل اسم الفاعل اذا كا
كان

اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الي صيغة المفرد
من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان
الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثني والمجموع **مع العمل** في معموله بنصبه
علي المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود
هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ
المقيمي الصلوة بنصب الصلوة علي المفعولية واما علي تقدير التنكير
مثل قوله تعالي لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان
اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه
اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا **لمن وقع
عليه** اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع
لذات ما وقع عليه الضرب واعتذارا قامه من مقام ما مر
في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل
الفاعل ولتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف
بزيادة علي الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع

عليه الفعل فقط وصيغة من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والا شتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفًا باللام عمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن قام اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن قايم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما

ايهما

بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجي صيغة من صيغتها على هذا الوزن فقط على حسب السماع اي كاينة على قدر بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كاينة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمي كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من

اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومخالفة ايضا على حسب السماع فتقول حسن ... صعب ...

الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام صح

المعمول

هذه الاقسام الستة مرفوع تارةً ومنصوب تارةً ومجرور اخرى
فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسمًا حاصلة من ضرب
الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية المعمول
للصفة المشبهة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول
في المعرفة وعلى التميز اي جعل معمول الصفة تميزا في المعمول النكرة
هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل على التميز في الجميع لانهم يجوزون
تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع
وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول
على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام
في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة
المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول
الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب
في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجهه
عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة
ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وجره بالاضافة وانما
غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم

في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه
بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم
الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة
المجردة عن اللام لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي
وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف
لان قسمًا واحدًا منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان
منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام
مضافةً الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطةٍ
او غير واسطةٍ مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم
افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما
معًا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او
وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف
بحذف الضمير واستتاره لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة

الي النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنهما في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة مجردة عن اللام مضافة الي معمولها المضاف الي ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها علي قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم اذا ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصي ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر علي ادني التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يترخص لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الي حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منهما اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما فيهما وهو قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منهما احدهما في الصفة والاخر في المعمول

في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله علي الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله علي ضمير زايد علي قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الي قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتي رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل

كما ان الفعل لا يثني ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه
في الحكم فكما ان الفعل لا يثني ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم يرفع معمول الصفة بها بل ينصب او يجر ففيها ضمير الموصوف لتكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه وحسنة وجها وتثني اي الصفة

وحسنا فاو وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه

اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنوا وجها واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الي مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الي مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الي مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الي مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام

الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول لم يسم فاعله وينصبانهما
ويضافان اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب
برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما
اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا
مثلا زيد ضاربٌ اباه وزيدٌ معطٍ اباه لم يعلم ان اباه في المثال
الاول مفعول الضارب اذ فاعله نصب تشبيهًا بالمفعول وفي
المثال الثاني انه مفعولٌ ثان للمعطي ومفعول اول اقيم مقام
الفاعل ونصب تشبيهًا بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوبة تقول زيد بكيي الاب
مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم
اشتق من فعْلٍ اي حدث لموصوفٍ قام به الفعل او وقع
عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل
وما جاء للمفعول بزيادةٍ على غيره في اصل ذلك الفعل والباء
في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة
بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله
لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم

التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان
كان بحسب الاصل فيدخل فيه خيرٌ وشرٌّ لكونهما في الاصل اخير
واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعمل ان
على الاصل وشرطه ان يبني اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي
لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعل وفعلى
منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة
على تمام حروفه متعذر لان وزن الصيغة لا تسع الزيادة على
ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم
انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان
هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد
او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول ويكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجًا منهما فلا
يتعين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون
اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما
اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس لان المراد ذو حمرة وعور
او زيادة الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت
ان افعل الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما تدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل

بالزيادة علي زيادة علي الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع
الطبع فضل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من فعل ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير
الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره
توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل اشد
منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للالوان
وعمى مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل
وابلد ولكن يرد انه يصح على هذا التقدير استعمال احمق على معنى
التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم
حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد
بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي من ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية
طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل
وتقلدها ذات ليلة اخوه بغفلة منه فلما اصبح قال يا اخي انت
انا فمن انا ففيه تنبيه من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق
اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل
الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق
من قبيل ابلد حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان والعيوب

والعيوب الظاهرة فان الباطنة تبنى منها افعل التفضيل
نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل
منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف
وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر
لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا
القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على
احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على
سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لانه وضعه
لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه
وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور
ظاهرا لانه يشار باللام الى معين لتعين المفضل عليه بمذكور
قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو
الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا
تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما
مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين
منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من
لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر

فتقبل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي ليست من بينهم بالاكثر
حصتي ولا يجوز ظهوره عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل
الاان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثل ان
المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجرور
اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة
موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل
الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع
افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط
في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم
بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان
المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه
في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد
زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة
غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه

اي اسم التفضيل على جميع افراد نوعه لا على المضاف اليه

وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن
مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز
المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا عم
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس داخلا فيهم نحو قولك يوسف احسن اخوته فان
يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة
نحو فلان اعلم بغداد اي هو اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي
اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من
اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد
او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل
الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد
والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي
اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلو
الناس وهند فضلى النساء والهندان فضليا نها والهندات
فضليات نهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما
النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به

زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل
عليه بعدها والاسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا
المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانهما تمام الكلمة ولا يعمل
اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر
ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالعمل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال على الفعل الناصب
له كقوله تعالى هو اعلم بمن ضل عن سبيله اي اعلم من كل احد
يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها
ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل
نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان
هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل

الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه وان
كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته
الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ
لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى
صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء
الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره
اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال
عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما
رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فالرجل هو الشيء الذي
ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين
عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضلا
عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ للشيء
وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له تعلق
بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعين
سواء كان من متعلقات الموصوف ولم يكن مثل زيد ضارب

عمرا وانما اشترطا ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من
وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل
قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان
بالذات بخلاف الكحل الملفوظ مطلقا المقيد تارة بهذا
وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا
يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل من التغاير بحسب الذات بين
المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما ستطلع فائدة وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا
اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا
المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل
وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه
النفي الى القيد الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين
رجل زايدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل
مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة
يناسبها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد
الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن
الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن

الملحوظ صح

وبعض عبارة وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل صح

الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد
اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه
في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
ايضا لان في الزايد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان
يقصد به عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزايد
فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين
كل رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان
قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز
عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت
رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور
قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال
المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد
ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له
توقع ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه
من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات
فلا ضعف في معناه التفضيلي فلا توقع ان يعود حكمه بعد الزوال

وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية
والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن
من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله
منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ليس معمولا له من جهة
الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين
معمولاته من هذه الحيثية ولا تخرجه عن هذه الاجنبية ما
عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل
في الحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل
في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من
حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل
لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل
ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد
لا تخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة
المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود في الكلام
فيها ولما قرر مسئلة الكحل بتعيين شرايطها وما عبر به عنها
على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان
ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها
بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب

التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات
هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال
ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين
زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه
بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى
بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير من
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد
والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من
قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ تعدد الكحل في فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه
قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت
عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما
عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا
مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن
فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل
في عين زيد احسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه
الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء
لانه فرع الاولى لان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة

فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا
مماثلا لقول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ
بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال ولو
كانت المماثلة الكاملة في ذكرها اذ هو في مقابلة قوله
واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه **مررت على وادي**
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله ولا ارى واديا
اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو
مخصوص براكبي الابل والتأية من اتي او اي كالتحية
من حيي او حي وهو المكث والتأني وساريا من السرى
وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من
رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعول له وكوادي السباع
حال منه وقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي
السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم
ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى
اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق

متعلق بأقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل وجملة اتوه
صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب ومنصوب على
المصدرية اي اتيانا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى
المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى وواديا اقل ركب منهم
بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا
اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا
اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا
تقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها وبكمال
انه لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا
يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع
ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت
الا وقت وقاية الله ركبا ساريا بالليل فيه عن الآفات
والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا اري واديا
اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية لقلت ولا اري واديا اقل به ركب اتوه من وادي
السباع ولما قسم الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم
من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك
القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه

فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة امر واحد وهو استقلاله لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع

الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلاء النهي ولتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير

بالمفهومية ح

تحرزاً عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع
لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر
الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون
بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما
يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان
نعوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل
امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب
وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي
هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظاً نحو ضرب او تقديراً نحو رمى
اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني
فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب
في موضع ضارب وشرطاً وجزاءً تقول ان ضربتني ضربتك
في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو
ضربت الي ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير بالمرفوع
احترازاً عن مثل ضربك فانه ايضاً مبني على الفتح وانما قيد

وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازاً عن مثل ضربا فانه ايضاً
مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظاً
كضربوا او تقديراً كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه
الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبساً باحد
حروف اتين في اوائله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت
وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل
مشتركاً بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركاً بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر
عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع
الفعل مشتركاً ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف
فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم مختص باحد معانيه
بواسطة القراين وانما عرف المضارع لمشابهته الاسم
لانه لم يسم مضارعاً الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعاً فالهمزة من تلك الحروف
الاربعة للمتكلم مفرداً مذكراً كان او مؤنثاً مثل أضرب
والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحداً كان
ذلك الغير او اكثر مثل نضرب فكانهما مأخوذان من انا ونحن

ثم اعلم ان العلماء اختلفوا في الفعل المضارع
فقال بعضهم انه حقيقة في الحال ومجاز
في الاستقبال وقال بعضهم على
العكس وقال بعضهم انه حقيقة
فيهما والذي يستفاد من
الاولى

المعدودة

ا المعنى

والتاء للمخاطب واحداً كان او مثنى او مجموعاً مذكراً كان
او مؤنثاً وللمؤنث الواحدة والمؤنثتين غيبةً اي حال
كون المؤنث والمؤنثتين غائبتين او ذوي غيبة والياء للغائب
غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه
فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية
من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت
بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على
اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب
من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان
هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق
به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل باحدهما يكون مبنياً
لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل
الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم
دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع
يقتضي ان يكون ما قبلها ساكناً لمشابهتها نون جمع المؤنث

المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك
الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو
عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز
مرفوع متصل به للتثنية مذكراً كان او مؤنثاً مثل يضربان
وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث نحو
يضربن وتضربن والمخاطبة المؤنث مثل تضربين فهذه اربع
صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين
في الواحدة الغائبة المؤنثة والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال
الرفع والفتحة في حال النصب لفظاً اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع
وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها
اي بحذف النون حالتي النصب والجزم فان النصب فيه تابع
للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون
وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع
المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديراً في حال الرفع
لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة
لفظاً في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف

يحذف

اي حذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف
لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي يحذف
الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه لفظ
التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب
اي ضارب او مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما
ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي
اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين
واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي سيقوم وسوف يقوم
وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب
عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك
تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه
وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان
الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن
نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لان يقوم

لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم
وانما عدل عن الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة
وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء
اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر
كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه
واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية
فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد
لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما
كان الله ليعذبهم لان من الثلثة جوازا فيمتنع دخولها على
الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد
الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او بمعنى الى ان نحو لالزمنك او تعطيني
حقي فان الواو والفاء عاطفتان وواقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من
عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك
وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك

وضرب اللبن معه فأن أي التي ينتصب به المضارع مثل أريد
أن تحسن إلي مثال النصب بالفتحة ومثل أن تصوموا مثال
النصب بحذف النون وكلمة أن التي تقع بعد العلم إذا لم
يكن بمعنى الظن هي أن المخففة من أن المثقلة لأن المخففة
للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فإنها للرجاء والطمع
فلا يناسبه وليست أي أن الواقعة بعد العلم هذه أي أن
الناصبة نحو علمت أن سيقوم وأن لا يقوم وأن التي تقع
بعد الظن ففيها الوجهان لأن الظن باعتبار دلالته على
غلبة الوقوع يلايم أن المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلايم أن المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في
أن التي بعدها الوجهان ولن مثل لن نبرح ومعناها أي
معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا وإلا يلزم
أن يكون في قوله تعالى ولن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي
تناقض لأن لن تقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء
وإذن التي ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها على ما
قبلها أي إن لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فإنه إذا اعتمد
ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لأنها لضعفها لا يقدر أن
يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما وكان عطف
على لم يعتمد أي ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها

على ما قبلها وإذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال فإن
فقد أحد الشرطين نحو أنا إذن أحسن إليك وكقولك
لمن يحدثك إذن أظنك كاذبا أو كلاهما كقولك لمن يحدثك
أنا إذا أظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال أسلمت
إذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل إلا الاستقبال فقوله
إذن مبتدأ وقوله إذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها
كما أشرنا إليه وقوله مثل إذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل
إذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات أخواته الآلة لما
كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين أشار إليهما فيما
بين المبتدأ والخبر وإذا وقعت أي إذن بعد الواو والفاء
فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
لاستقلال المعطوف لأنه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وإن ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل أسلمت
كي أدخل الجنة ومعناها السببية أي سببية ما قبلها لما
بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن إذا كان أي المضارع
مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها وإن كان بالنظر إلى زمان
المتكلم ماضيا أو حالا أو استقبالا بمعنى كي أي حال كون

حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او
حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى
ولاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال
يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون في زمان
التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما
تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع
حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول حيث
هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت حينئذ وكان
ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته
ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقدير ان لانها
علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف الابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها
كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره
فيكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى
لعدم الناصب والجازم ووجب السببية اي كون ما قبلها سببا

سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال
اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد
بحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمة
اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى
الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى
ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل
كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع
ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها
لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها
سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال
وجاز في وقت حصول كان التامة مثل كان سيري حتى ادخلها
فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه
وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام
محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب
متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة
لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في

التامة كالمعطوف عليه في بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري
حتى ادخلها في الناقصة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت
حصول كان التامة فيعطي هذا قولهم انهم صار عطف على كان
سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد
النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن
ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها ان فان قيل
اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل
على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او
من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل
اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
ان بعدها لانتصاب المضارع مشروطا بشرطين احدهما السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى
فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان
يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقدم
الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم
كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني

فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو
لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني
ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي
هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحدث منا ويندرج فيه التحضيض
نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي
فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت
لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة
الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا
يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية
مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك
منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم
احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي
ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروطا بشرطين
احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها بما بعدها والا فالواو
للجمع وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مماثل

الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني
واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن وعلى هذا القياس **واو** التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان مشروطا **بشرط معنى الى ان او الا** الداخلتين على ان
المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل في مفهومهما والا لزم
من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى
ان تعطيني حقي فسيبويه يقدر بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك
الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر
مجرورا واو التي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي **و**
العاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف
العاطفة المذكورة او لا كثم واو كانت منها في غير اشتراط
ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان
اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم
او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير
ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما
فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها
وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله

في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر انه هذا وان كان ابعد
بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل
العاطفة اعم مما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في
الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في
الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ويرد عليه انه
كان المناسب في ذكره مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل
كسائر ما ذكر **ويجوز اظهار ان مع لام كي** نحو جئتك لان تكرمني
ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم **و**
مع الحروف **العاطفة** نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان ان مع
الثلثة يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد
وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل
الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على
الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها
ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل
عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها **وجب** اي اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها **في صورة دخول اللام**

بمعنى كي عليهما اي على ان لا ستلزام اللاحين المتواليين لا كي
ولام لا نحو قوله تع لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة يجيء
في غير المواضع المذكورة من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه او مع عمل كما مع الشذوذ كقوله الا ايها اللائمي
احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياسي كما في تلك
المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعملة في معنى النهي احترز عما استعمل في معنى النفي
وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي ويجزم المضارع
بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الحروف
ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة
ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما
واما بدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا
سواء كانا مع ما ولا وما ومن واي واني واما انجزام المضارع
مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد
اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ
اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا
اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال
والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
معنى ان التي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع

المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع
بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تع فلم لقلب المضارع ماضيا
ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني
ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي ويختص اي
لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت
الانتفاء الي وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم
اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الي وقت
التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار
ذلك الي وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص ايضا
لما بجواز حذف الفعل بعدها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة
ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
ايضا فلا تقول ان لما تضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم
تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل
ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في التوقع اي ينفي بها
فعل مترتب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم
ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا

فليصلوا ولا الناهية لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل
وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا للنهي التي هي ضد لام
الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا وغايبا ومتكلما وكلم
المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الاول
ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني
مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لجعل
الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا
لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء
آخر بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي
ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة
السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك
فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا
له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا
لمكارم الاخلاق يعني تجافيه منها بمكان يصير الشتم الذي
هو سبب الاهانة عند الناس سببا لاكرامه عنده ويسميان
اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما
جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا

اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك
او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية
المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم
لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او اتيه
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا
لقد اي لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تع ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء
لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان لم تكرمني لم
اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير
اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان

اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتي بالفاء
واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى للاستقبال فيترك الفاء
لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم
الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن
الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء
ح اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس
او تقديرا كما تقول ان اكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى
كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة وهي الفاء
واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع
منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه
المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا
التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء
لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد
امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة
بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان التي
ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو

زرني اكرمك ان تزرني اكرمك والنهي لا تفعل الشر يكن
خيرا لك والاستفهام نحو هل عندك ماء اشربه لان المعنى
ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان
المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا
اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم
وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع
مضارع يؤخذ بواحد مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد
هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه
فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا
كان المضارع الواقع بعدها تلك الفايدة وقصد سببية الفعل
المطلوب بتلك الاشياء قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب
باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فايدته دخول الجنة فهو سبب لها
وقصد اداء تلك النسبة السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ
من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة
ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة
الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند

الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه تقول
معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه
المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا
قصد السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب
ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من
لدنك وليا يرثني فيمن قراء مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال
كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او
بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع
من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على
المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها
الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب

به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن
الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى
فبذلك فلتفرحوا فيمن قراء على صيغة الخطاب وعن مثل [illegible]
وحكم آخره اي الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء
على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة
لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي
الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان
الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه
اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش
واغز وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش
ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم
بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد
حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد
عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي
والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من
المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زيدت همزة وصل
على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده

اي بعد السكون ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على
تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج عن الكسر الى الضم على تقدير الكسر
مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده كسرة او فتحة فانه لو
ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح
لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول
ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد
الساكن ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم مثال لما يكون
بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع
همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة
الفعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف اي فاعل فعل
الواقع عليه لا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله
ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم
المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره
فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان
ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير
هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب

غريب لم يوجد في الاوزان للخروج عن الضمة الى الكسرة ووزن
فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على
غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة انتقل فلا مر وهو
في اختيار بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس
في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم
وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت
ودحرجت خوف اللبس نزاعية لقوله ويضم الثالث
والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا
يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا
يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب
ان يقال المعتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور
وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف
في المبني للمفعول للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين
في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع
اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف
حركته فصار بيع وقول وابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار قيل وجاز الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع
وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل

نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة
بحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع
وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني
ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها
ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من
الاشمام الايذان بان الاصل الضمة في اوايل هذه الحروف
وجاء **الواو** ايضا على ضعف نقيل قول وبوع بالاسكان
بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها **ومثله**
اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد
باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال نحو
اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ تير وقيد فيهما مثل
قيل وبيع بلا تفاوت **دون استخير واقيم** اذ ليس ذلك
مثل قيل وبيع بسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ
اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين
والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة
وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه **مضارعا ضم اوله** وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم

ويلتزم ويستخرج ويدحرج **وفتح ما قبل آخره** لخفة الفتح
وثقل حرف المضارعة بالزيادة **ومعتل العين** المبني للمفعول
تقلب العين **فيه الفا** ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع
ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما
وانفتاح ما قبلها **المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي**
من الفعل **ما يتعلق فهمه على متعلق** اي امر غير الفاعل يتعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل
وفهمه موقوف عليه فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور
والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم
به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان
التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي **كضرب** فان
فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعلقه بدون هذه الامور ممكن **وغير المتعدي**
بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا؛

مطلب المتعدي

ما يتوقف صح

فهمه على صح

او بتضعيف العين نحو فرّحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت
بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا
في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين
ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم
واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل
ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر
وهي انبأ ونبّأ واخبر وخبّر وحدّث فليست اصلا في التعدية
بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث منها من مفعوليها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز
تركهما معا افعال القلوب وتسمّى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت
وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي يكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة

للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية
لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه
من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها
واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت
زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب
اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه
على انهما مفعولاها ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي
ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اي فلا يقتصر على احد مفعوليها
وسبب ذلك كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ
والخبر قليل غير ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة
على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن
هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول

واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا
طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين محذوف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت
فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير
من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد منه فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من
المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة
فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها
اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت
عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا او
مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتداء وخبرا
مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند
التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز
ومنع الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قايم
ظننت زيد قايم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى



اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي
بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التأخر التوسط وفي بعضها
انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء
فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا
وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الالغاء في هذه
الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يعني
عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه
ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها
اي من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب
ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى
الاستفهام بلا واسطة كما سيجيء مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام
اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت لزيد عندك
ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة

ومثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق
وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة ومعنى الافعال توجب
تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا
والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي واللام
ومن حيث المعنى روعيت معنى الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على
التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك
عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة
جزاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جايز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق في اللفظ دون المعنى ومنها
اي ومن خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جوازه
اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا

منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا
يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا
واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول به ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من
حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي
فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين
بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس
المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما
لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى
افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضي وجدتني فحملا عليه
حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري [illegible] راي البصرية والحلمية
على راي القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة
عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وبعضها
اي افعال القلوب ما عدا حسبت وظننت وزعمت معنى آخر

181

قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن
ان يتوهم انه بهذا المعني ايضا متعد الي مفعولين وانما قيدنا
بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معني آخر
فان مخلت جاء بمعني صرت ذا خال وحسبت بمعني صرت ذا حسب
وزعمت بمعني كفلت يتعدي به اي بذلك المعني الآخر الي المفعول
واحد لا اثنين فظننت بمعني اتهمت من الظنة بمعني التهمة
فظننت زيدا بمعني اتهمت زيدا اي اخذته مكانا لوهمي
والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالي وما هو علي الغيب بظنين اي
بمتهم وعلمت بمعني عرفت تقول علمت زيدا بمعني عرفت شخصه
وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعني ابصرت ومعني
ابصرت قريب من معني علمت بالحاسة ومنه قوله تعالي فانظر ماذا
تري ووجدت بمعني اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها
وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريب معني
معني العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعني صار مشقوق الشفة العليا
ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت
وغضبت وحزنت لانها ليست بمعني العلم والظن الافعال
الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال
الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل علي صفة
اي العمدة فيما وضعت له لان الافعال هو تقرير الفاعل علي صفة ولا

ولاشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو
العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها
موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لا التامة لاشتمالها علي
معان زايدة علي ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال
والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات
ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل علي صفة علي
وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلاشك
ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الي ما هو موضوع له
والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان
يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولاشك
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات
بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما
لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر
ان هذا الحد لا يحتاج الي قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا
وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى
وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومانفك ومافتئ
بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه

فيها وضعت له الا التقرير وصل وانما جعل
التقرير المذكور عمدة ...

وما زال

منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل تماما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير مخصوص
وقد يتضمن كثيرا من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
يتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما
اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما ان يكون ما نافية وجاء
بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من القراءة ونحوها اي لم يكن
هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت
يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت
امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعدت
ناقصة في قولهم ارهف شفرة حتى قعدت اي صارت الشفرة
كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد
الموضع الذي الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل
هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ
والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى
هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى
صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا
اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غنيا وافاد معناها
الذي هو الانتقال اعطى الجزء هو غنيا اثر ذلك الانتقال

وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه
فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف
الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت
خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا في الزمان الماضي دائما
من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد قائما
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله
لثبوت خبره اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من
قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه
كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها ٭ قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها ٭ اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم
تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا
عطف على قوله لثبوت اي كان يكون فيها ضمير الشان اسما لها
والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس
صنفان شامت ٭ وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة
عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع
من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي
وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من
كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه

صبيا وكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي
وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع
استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا و
يكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات
الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا ومن بكر الى
عمرو ويلحق بصار مثل رجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى
فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها
مثل زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال
الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار
نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه في
الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة
بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت
ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار

صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجئ
هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا
وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة
جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما
عن افعال الثلثة الباقية وآض وعاد وغدا وراح فهذه
الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في
مثل قولك آض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى
في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان
الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها
عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح
بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ
ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها
اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها
على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها
قسم على حدة من المنصوبات منذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من

ونفي النفي ح

وثبت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته مع
زمان قابليته وصلاحيته للامارة اي دلالتها على الاستمرار
فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت
ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي نفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه
الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي
بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي
عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود ههنا
وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبر لفاعلها
بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة
ما مصدرية فهي بعد ما في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل
المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام
يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اي ومن
اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الي جو
كلام مستقل بالافادة لانه ح مع اسمه وخبره ظرف
والظروف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام
زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام با جلس
ثم مستقلا ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف

بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها وخبرها
كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس
زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل اي لنفي
مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما
تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس
خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه
ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان
اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانب وجوده وعدمه
فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها
نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي
وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع عن التقديم فح يجوز ان
يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في
تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة
على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان
الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب

على الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي
هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية او مصدرية اما اذا كانت نافية
فلامتناع تقديم ما في حيزها النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا
كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس
المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا فاتا بتا لا ابن كيسان بان
يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة فكانه لا مخالفة منهم لتقدمهم وذلك
الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل
الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا
يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه فظهر
فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا
بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة الاثنين في اصل الفعل صريحا
وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن
السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول
النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه
يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين
الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل
كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم
المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان افعال

افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة
على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير
مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم
وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك
وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو
لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزمك بقرب حصوله او
وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ و
شروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق
زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى
قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى
غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع
والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف

والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان
يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم
عسى وان يخرج في محل النصب على الخبرية اي عسى زيد الخروج
بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في
جانب الخروج اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان يشبه بالمفعول وليس
بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان
المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه
المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان بفعل في محل
الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي
ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس وقال الشارح
الرضي والذي اري ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قايم
عن المفعول الآخر فانهما اقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة

ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال
آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير
يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر
وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بان عسى ويخرج في زيد
فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه
وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره
ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف
ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها
بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون
وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان
دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج
زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر
دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيئ فتخبر عن دنو الخبر لعلك
باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فخبره اسم محض كما هو الاصل
وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار
اصل معنيه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد
يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى

تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان
كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه
واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي سائر الافعال
في افادة اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان
او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا
ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تع وما كادوا
يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما
في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى
ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان
نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن
الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء
القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح
بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال
عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره
عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها

[illegible]

براها وانما لم يراها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر
الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوي الاولى
بقوله وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب
عنه وفي الدعوي الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي
الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح
اي الزوال فان النفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه
الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل ودنو اخذه وشروعه في
الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا
وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل
بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة
في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول
طفق زيد ياخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى
وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق و
هي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل

استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجئ وتارة يستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجئ **فعلى التعجب**
ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي
اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر
الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن
التثنية والجمع ايضا فهو **ما وضع** اي فعل وضع لان الكلام في قسم
الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وذا ما له لكن ينتقض
بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشره **لانشاء التعجب** وليس
بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب
بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب
فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا
ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب اي لما وضع لانشاء
التعجب **صيغتان** احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب **افعل به** بشرط
ان يكونا في هذين التركيبين **وهما** اي فعلا التعجب **غير متصرفين**
فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي
اي افعال التعجب غير متصرفة **مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد**
ولا يبنيان اي فعلا التعجب **الا مما يبنى منه افعل التفضيل** لمشابهتهما

لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا
لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام
وما امقت الكذب **ويتوصل في** الفعل **الممتنع** بناء صيغتي
التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون
وعيب **مثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه** اي يتوصل
ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا
او مجرورا بالباء **ولا يتصرف فيهما** اي في صيغتي التعجب
بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول
او الجار والمجرور على الفعل **وتاخير** اي تاخير جائز فيما عداهما
كتاخير الفعل منهما وانما قيد التقديم والتاخير بما قيدنا لكون
عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان
الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما
لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل
عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد **ولا** يتصرف فيهما بايقاع
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا او اكرم اليوم
بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق **واجاز المازني الفصل**

الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان
يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن
زيدا ومعناه انه كان لي في الماضي حسن واقع ودايم الا انه لم
يتصل بزمان المتكلم بل كان دايما قبله وما ابتداء اي مبتدا على
ان يكون المصدر بمعنى اسم مفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما
بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة
اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن
زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما
بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى
لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن
بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل
كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه
والباء زايدة لازمة الا اذا كان التعجب منه ان مع صلتها نحو احسن
ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل
لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش
احسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء

والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة
احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في هذا الفعل ضمير هو فاعل اي
احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال
الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال — مطلب افعال المدح والذم
المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فليس مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء
فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين
وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل
والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر العين مع الفاء اتباعا
للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما
المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه ان عامة
العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان
يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين

ابتداء و بصيرمعينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا
الي المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل و نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم
جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردا او مضافة الي نكرة
او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او
حسن الوجه انت او مميزا بما بمعني شي منصوب المحل علي التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفرآء و ابو علي هي موصولة
بمعني الذي فاعل لنعم و يكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعلته هي اي الصدقات وقال سيبويه
والكسائي ما معرفة تامة بمعني الشي فمعني فنعما هي نعم الشي
هي فما هو الفاعل لكونه بمعني ذي اللام و هي مخصوصة وبعد ذلك
الفاعل المخصوص بالمدح والذم و بعديته انما هو بحسب الغالب
لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح
و هو اي المخصوص مبتداء ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره
ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الي ضمير المبتداء لقيام لام تعريف
العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف مثل نعم الرجل زيد مقدما عليه
خبره واما خبر مبتداء محذوف علي تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه
قد سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلي الوجه الاول نعم الرجل

[illegible]

نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلي الوجه الثاني جملتان و شرطه اي
شرط المخصوص يعني شرط وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل و مطابقة صح
الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعني
نحو نعم الرجل زيد و نعم الرجلان الزيدان و نعم الرجال الزيدون
و بئست المراة هند و بئست المراتان الهندان و بئست
النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند و بئس المراة
هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق
العلامة بهما و قوله تعالي وبئس مثل القوم الذين كذبوا جواب
سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل
و هو مثل القوم و شبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول
بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم و حذف المخصوص
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالي نعم العبد و فنعم الماهدون اي ايوب
بقرينة ان ذلك في قصته وقوله فنعم الماهدون اي نحن و ساء
مثل بئس في افادة الذم والشرايط والاحكام ومنها اي ومن
افعال المدح والذم حب في حبذا و هو مركب من حب الشي
اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا
ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثني ولا يجمع ولا

يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال
التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل
المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال
على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد
راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين
او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز
او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان
زيدا المخصوص لا والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من
تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل
على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة
اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به
بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل
على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم
يتعقل معناه اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب
حروف الجر ما وضع لافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى
الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال

الايصال ومعناه اي معنى الفعل هو كل شيء استنبط منه
معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
المصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء
كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل
الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها
وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف
الفعل ومعناه الى ما يليه حروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى ما يليه ولان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى
وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء
خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودها
وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت
بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي تقدر بعدها
رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة
الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما
والثلاثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ
لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون
بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل

ومقصود ههنا الابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة او في
الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتداء صحة ايراد الي
او ما يفيد فايدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الي الكوفة و
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه
والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اي وتجئ من للتبيين ايضا
اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى **والتبعيض** اي
وقد يجئ من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من
الدراهم اي بعض الدراهم **وزايدة** عطف على قوله للابتداء فانه
مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا **في غير الكلام الموجب** نحو
ما جاءني من احد وهل جاءك من احد **خلافا للكوفيين والاخفش**
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد
كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله **وقد كان من مطر وشبهه**
مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب **متاول** بكونها للتبعيض
او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على
الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر **والى للانتهاء** اي
لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان
نحو خرجت الي السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الي الليل او غيرهما

فاجاب بانه قد كان من مطر صح

او غيرهما نحو قلبي اليك اي ان المخاطب منتهي اليه باعتبار الشوق
والميل **وبمعنى مع قليلا** كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الي اموالكم
اي مع اموالكم **وحتى كذلك** اي مثل الي في كونها لانتهاء
الغاية **وبمعنى مع كثيرا** ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالي
كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما
بالقلة والكثرة **وتختص** اي حتى **بالظاهر** اي بالاسم الظاهر فلا
يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير
المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها **خلافا للمبرد** فانه جوز
دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على
سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا
وفي للظرفية اي للظرفية بدخولها الشيء حقيقة نحو الماء في الكوز
او مجازا نحو النجاة في الصدق **وبمعنى على قليلا** كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل **والباء للالصاق**
اي لافادة لصوق امر بمجرور الباء هذا كما تري في مررت بزيد
فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب
منه **والاستعانة** اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمجروره نحو كتبت بالقلم **والمصاحبة** نحو اشتريت الفرس بسرجه
اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في
الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به

فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة الشيء ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد ان لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي

اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طاب ر الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القراين نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكر وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما
امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة
عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا
وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم نحو ربما ضربة بسيف
صيقل وواو رب اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة
مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس و
هذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في
اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له
معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر لها
معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون
عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك
لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني
الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء
مختصة بالظاهر يعني الواو بالاسم الظاهر سواء كان الاسم مختصة صح
الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال
والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن
رتبة الاصل وهو الباء لتخصصها باحد القسمين وهو الظاهر للاصالة

للاصالة والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها
عن مرتبة اصلها الذي هو الواو ولتخصيصها ببعض المظهر وخص منها
هو اصل في باب القسم هو اسم الله والباء اعم منهما اي من الواو
والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير
السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون
عند الحذف يكون عند ذكره نحو بالله لافعلن واقسم بالله
وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن
وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بجميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه
لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان
التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام
وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله
لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية
نحو والله ان زيدا قائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ

وأما قسم السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني و
تالله هل قائم زيد ويحذف جوابه أي جواب القسم إذا اعترض
أي توسط القسم بين أجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
أو تقدمه أي القسم ما يدل عليه أي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد
قائم والله لاستغناء عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل
عليه والجملة المذكورة وإن كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب
اللفظ لا يسمى إلا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب
فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة أي لتجاوزه شيء وتعديه
عن شيء آخر وذلك إما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله إلى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس إلى الصيد أو بالوصول وحده نحو
أخذت عنه العلم أو بالزوال وحده نحو أديت عنه الدين وعلى
للاستعلاء أي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه
دين وقد يكونان أي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من
عليهما نحو من عن يميني أي من جانب يميني ومن عليه أي من فوقه
والكاف للتشبيه نحو زيد كالأسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء
إذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون أي الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم أي عن أسنان مثل البرد
الذائب للطافته ويختص أي الكاف بالظاهر أي بالاسم الظاهر
عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في السعة

في السعة على المرفوع نحو ما أنا كأنت خلافا للمبرد فإنه أجاز ذلك
مطلقا نظرا إلى ما جاء في بعض أشعارهم ومذ ومنذ للزمان
الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني إذا أريد بهما
الزمان الماضي فالمراد أن مبدأ زمان الفعل المثبت أو المنفي
هو ذلك الزمان الماضي الذي أريد بهما لا جميعه كما إذا قلت
سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط
أن يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها في البلد ولا رأيت
فيها فلانا فإن معناه أن مبتدأ مسافرتي أو عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد إلى الآن والظرفية عطف على الابتداء
أي وهما للظرفية المختصة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان
الحاضر أي الذي اعتبر حاضرا وإن مضى بعضه يعني إذا أريد بهما الزمان
الذي اعتبر حاضرا فالمراد أن جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
الحاضر نحو مذ شهرنا ومذ يومنا أي جميع زمان انتفاء رؤيتنا ما رأيته صح
هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لأنهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد
زمان الفعل إلى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ لزمان
لزمان الفعل في المثال لأن المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن أن
يجعل الأول منها للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
أي ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
أي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فإذا جرت بها ما بعدها تكون

حرفوقا فاجة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا
زيد وعلا زيد وخلا زيد واذ نصبت يكون افعالا الحروف
المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح
مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا
تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف
نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان
ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة
لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه
اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام
المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي
سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف
المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت
في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما جعلنا

وانما جعلنا العكس على اقتضائه عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء
الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه
الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما
الكافة على الافصح اي على الاستعمال الافصح مثل انما زيد قايم وقد
تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف
ح اي حين اذ يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن
العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة
لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قايم
افدت ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد وان
المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار
ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثمة اي من
اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي
الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت
ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم
وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون
الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قايم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قايم
وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم
لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت

على الافصح اي على افصح اللغات نسخه

الاقرب انتفاء الوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها
مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتداء مفردا وحال
كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهارك عالم لوجوب
كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا
الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتداء
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب
دخول لولا عليه التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذ لك زعمت اي
لولا زعمت اني معاذ لك ولولا انك غريتني صدر منك
وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ان بعد لو فاعل الفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك
فان جاز في موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز
الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها
مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه
مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه
وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني
فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت
في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتداء ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة

المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة وبعد
بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتداء محذوف الخبر
اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت
أرى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله أرى
على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله
الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يجذم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه
واللهازم عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما
بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه
بالجر عطف على اذا عبد القفا الى آخره اي مثل عبد القفا ومثل
شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم
اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان
حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله
لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس
من جنس المقولات وان جعلت مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي
تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى
ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل
الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف

على اسم انّ المكسورة من جهة انّه في محل الرفع سواء كانت المكسورة
مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل انّ زيدا قايم وعمرو وعلمت انّ
زيدا قايم وعمرو فانّ في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا
فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح
ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون انّ المفتوحة فانه لم
يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا
يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم انّ المكسورة بالرفع
مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل انّ زيدا قايم
وعمرو او تقديرا مثل انّ زيدا وعمرو قايم اي انّ زيدا قايم وعمرو
لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد مثل انّ زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك انّ ذاهبان
خبر عن الكل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم
انّ يكون العامل في رفعه انّ ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون
العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني انّ والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا
العطف مضي الخبر فانّ عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع
بالابتداء كما كان قبل دخول انّ عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم انّ مبنيا في جواز العطف

العطف على محل اسم انّ قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انّك
وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز انّ زيدا وعمرو ذاهبان فانّ
المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما
يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم انّ بلا مضي
الخبر فانه لما لم يظهر عمل انّ في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه
فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك
اي مثل اسم انّ لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله
فانّ معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه
لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل انّ
المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمروا خارج وبكر ولا
يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك
اي لاجل انّ انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي
ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى
المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت
اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو انّ زيدا
لقايم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم
وبينها اي بين انّ نحو انّ في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما
ان



اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام
بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء
اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول
اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان
لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد
وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد و
يخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على
ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام
على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
في مثل ان زيد قايم وان زيد لقايم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان
كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكونه مبنيا وهذا خلاف
مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام
لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من
افعال المبتداء اي من الافعال التي هي من دواخل المبتداء والخبر
لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر رعاية

لكونه اعرابه تقديريا او ع

رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتداء والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه
فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين
بقول الشاعر تالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب
في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام ويلزم
منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جايز
فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها فيكون عاملا في المبتداء والخبر
كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد
يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من
العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في
وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان
مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتداء
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غير اي غير

من حيث الكلام [illegible] وان كان [illegible]
ع بعد تقدير [illegible] الاعمال [illegible]

اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة
نحو قولهم اظن انك قايم واحسب انه ذاهب وهذه رواية
شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة **مع الفعل** اي
الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما
سعى وان عسى ان يكون قد اقترب **السين** نحو علم ان سيكون
منكم مرضى **او سوف** كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف يأتي كل ما قدرا **او قد** نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة **او حرف النفي**
نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون
كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة
والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث
المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي
المصدرية والا فهي المخففة **وكان للتشبيه** اي لانشائه وهي
حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل

واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدم الكاف ليعلم
انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف
في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل
على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
وتخفف اي كان **فتلغى** عن العمل **على** الاستعمال **الافصح** لخروجها
عن المشابهة بفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق
اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه لكن
على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها
ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير
مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة **ولكن**
وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا
وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان
فنقل كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد
ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا
وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها **للاستدراك** ومعنى
الاستدراك دفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم فاذا قلت
جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة
فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ **وتتوسط** اي لكن
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا

والتزويجي هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه اللفظي فقد يكون نحو
نحو جاء زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو غائب
وتخفف اي لكن فتلغي عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت وتخفف
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين
فانه ليس بينهما ما اجريتا عليه في بعض النسخ على الاكثر وكانه
اشارة الى ما جاء عن يونس واخفش انه يجوز اعمالها قياسا
على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا
ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على
الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخر اظهر وليت للتمني
اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قايم وعلى المستحيل
نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قايما بنصب
المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قايما
اي اتمناه كاينا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على
المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير
كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء
يقول اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبى
كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال
من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا
كاينا حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل

ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى
لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر
بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك
وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب
واجيب بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في
شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه
او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في
الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان
هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة
والا فلا حاجة الى تاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه
الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه
الحروف تميل المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم
وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة
منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما
ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو صح
ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها
غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع الحكم من ان يكون مطلقا

او مع تراخ ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت في الواو وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
اي حصل الكلام من كليهما لا من احدهما دون الآخر **فالواو للجمع مطلقا** فعل بكليهما
لا ترتيب فيهما فقوله لا ترتيب فيهما بيان لاطلاقها اي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
وجودا او عدما **والفاء للترتيب** اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة **وثم**
مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة **بمهلة وحتى مثلها**
اي مثل ثم في ترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة
بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة **ومعطوفها**
وضعها ح اي المعطوف بحتى يجب باقتضاء كونه جزء قوي او ضعيف من حيث
انه قوي او ضعيف **من متبوعه** اي متبوع معطوفها **ليفيد** اي
العطف بها **قوة** في المعطوف **او ضعفا فيه** اي ما يدل عليهما حتى يتميز الجزء
بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غير صالح لان يجعل غاية وانتهاء
للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة والفرق بين
ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط
كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما
ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي

وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
في الذهن موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وكذا المناسب
تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات
على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم
ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل
جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالجزء الملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك
العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع
اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه
لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة
لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية
وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون ما بعدها جزءا لان اتحاد الاجزاء
في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين
هكذا في بعض الشروح ومنهم من اظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء
من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي **واو واما**
وام كل من هذه الحروف الثلثة **لاحد الامرين** اي للدلالة على
احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد **مبهما** اي غير معين

عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من
الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام
المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها
اي تذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الآخر يلي الهمزة
اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المتساويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام
المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا فان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن لم يل الهمزة الاخر هذا ما اختاره
المص المنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا
رايت ام عمروا احسن وافصح ومن يكون تركيب ارايت زيدا
ام عمروا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة
الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المص
وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح
ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه
لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان
حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة كلام المص ههنا لا يخلو عن
اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ومن ثمة اي من اجل ما ذكر

ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين
احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان
التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد
او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا
وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود
احدهما فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه لما كان
مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد
منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو
عن سماحة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف
قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط
على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام
المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك
في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة
اي ان القطعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها
ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة
او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة بل اهي شاة
واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو
وقد يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول لا باستفهام ثاني

وإمّا قبل المعطوف عليه لازمة مع إمّا أي غير مستعمل إلا معها،
يعني إذا عطف شيء على آخر بإمّا يستلزم أن يصدر المعطوف عليه
أولا بإمّا ثم عطف عليه المعطوف بإمّا نحو ما جاءني إمّا زيد وإمّا
عمرو ليعلم من أول الأمر أنّ الكلام مبني على الشك جائزة مع أو
يعني إذا عطف شيء على آخر بأو يجوز أن يصدّر المعطوف عليه
بإمّا نحو جاءني إمّا زيد أو عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد أو عمرو
وذهب بعض النحاة إلى أنّ إمّا ليست من الحروف العاطفة لأنّ
لم يقع قبل المعطوف عليه وأيضا يدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هي للعطف يلزم إيراد عاطفين معا ويكون أحدهما
لغوا والجواب عن الأول أنّ إمّا السابقة على المعطوف عليه ليست
للعطف بل للتنبيه على الشك في أول الكلام كما عرفت وعن الثاني
أنّ الواو الداخلة على إمّا الثانية لعطفها على إمّا الأولى وإمّا
الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد إمّا الأولى فلكل منهما فائدة
أخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لأحدهما معينا
أي لنسبة الحكم إلى أحد من الأمرين المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف
فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الإثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه إلى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو أي جاءني عمرو فحكم المجيء فيه

المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه و
والإخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة
بل وإمّا كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب
بعضهم إلى أنّ كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه إلى المعطوف
أي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم إلى
أنها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه والحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني
عمرو وزيد إمّا في حكم المسكوت عنه أو المجيء منفي عنه ولكن لازمة
للنفي أي غير مستعملة بدونه فإن كانت لعطف المفرد على المفرد
فهي نقيضة لا فيكون لإيجاب ما نفي عن الأول فيكون لازمة لنفي
الحكم عن الأول نحو ما قام زيد لكن عمرو أي قام عمرو وإن كانت لعطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي للإثبات فبعد النفي
لإثبات ما بعدها وبعد الإثبات بالعكس نحو ما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء ونحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه ألا وأمّا وها
يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن اشارة ما تلقي شيء
مما يلقي المتكلم إليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم
وأما زيد قايم وها زيد قايم وتدخل ها خاصة من المفردات

على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء **حروف النداء يا اعمها** استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد **وايا وهيا للبعيد واي** بفتح الهمزة وسكون الياء **والهمزة للقريب** وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب **حروف الايجاب نعم وبلى واي** بكسر الهمزة وسكون الياء **واجل وجير وان** بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب **فنعم مقررة لما سبقها** اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تقريرا لما لاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عندك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي **وبلى**

وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام **واي اثبات بعد الاستفهام** لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص **ويلزمها القسم** اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله اي وربي واي لعمري **واجل وجير** بالفتح والكسر **وان تصديق للمخبر** وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل وجير وان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى او لم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجئ بها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر

[margin: اي لعن الله تلك الناقة وراكبها]

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف وايدالانها قد
تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى
بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام
العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من
الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية
فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلام بسببها
مهيئا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع وغير ذلك ولا يجوز
خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في
كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد
مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما
رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر
ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا
مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو
والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت
زيادتها مع الكاف نحو شعر كان ظبية تعطو الى ناضر السلم
على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج
اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب

اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع
اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر
احدا فالكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات
شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمروا
اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما
الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلتيهما نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا
نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا
الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا
تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم
نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها
التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغني عن القسم فيرد
لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله
في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور المهلكة جمع حاير
اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا
التفسير اي فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاء زيد اي ابو
عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي

مفسرة أي أن مختصة بما في معنى القول أي بفعل مقدر في معنى القول
تقدير المظروف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا
بعد ما ليس في معنى القول فهي لا يفسر بها في الأكثر إلا مفعولا
مقدرا اللفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى ونا
وناديناه أن يا إبراهيم تفسير للمفعول ناديناه المقدر أي
ناديناه بلفظ هو قولنا يا إبراهيم وكذلك قولك كتبت
إليه أن ائت أي كتبت إليه شيئا هو ائت فأن حرف
دال على أن ائت تفسير للمفعول به المقدر بكتبت وقوله
تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فقوله أن
اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي أمرت معنى القول وليس
تفسيرا لما في قوله ما أمرتني لأنه مفعول لصريح القول و
قد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى أوحينا إلى أمك
ما يوحى أن اقذفيه فقوله أن اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو
المفعول الظاهر لأوحينا **حروف المصدر ما وأن** المخففة
المفتوحة **وأنّ** المفتوحة المشددة **فالأوليان** أي ما وأن
المفتوحة المخففة **للفعلية** أي للجملة الفعلية أي يدخلان
على الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الأرض بما رحبت أي برحبها بضم الراء
وهو السعة ونحو قولك أعجبني أن خرجت أي خروجك

أي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية إنما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق
وإن كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا باقية
ما الدنيا صح
وأنّ المفتوحة المشددة **للاسمية** أي للجملة الاسمية خاصة
إلا إذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
للاسمية أنها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي
هو مصدر خبرها نحو أعجبني أنك قائم أي قيامك أو ما في معناه
نحو أعجبني أن زيدا أخوك أي أخوة زيد فإن تعذر قدرت
الكون نحو أعجبني أن هذا زيدا أي كونه زيدا **حروف التحضيض**
هلا وألا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها
على أحد أنواع الكلام فتصدر لتدل من أول الأمر على أن الكلام
من ذلك النوع **ويلزمها الفعل** في بعض النسخ ويلزمها الفعل
لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا **أو تقديرا** نحو
هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناه إذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض
على الفعل والطلب به فهي في المضارع بمعنى الأمر ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل كثيرا في
لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل
فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حروف**

حرف التوقع والتقريب قد ويسمى بهما لمجيئها لهما فان
هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها
من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى
في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره
متوقعا للمخاطب وتعني عن قريب ما كنت تتوقعه كما تقول
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن
ثلث معان مجتمعة التحقيق والتقريب من غير توقع كما
تقول قد ركب يعلم من يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد
من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف
الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق
وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو
قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام
الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما
على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية
تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك
هل تقول فيهما هل زيد قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل
على كل اسمية سواء كان الجزء الثاني اسما او فعلا بخلاف هل فانها

فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ
وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل
في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى على الانسان فلما
كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا
في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف
المألوف وعانقته اي وان لم تره في حيزها تسلت عنه
ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها
في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو
اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه وجه
الانكار دون هل تضرب زيدا الا ان المستفهم عنه في مثل
هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا
وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا
يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك
ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لما قصد بها
الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمل
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه في جانب
اليقين ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه

في تقدير بل عندك عمرو صح

في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال
الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك
هل زيد عندك ام عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان
اومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف
العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها
حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان
للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للمضي وان
دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو
للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على
المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني
اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان
وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه
وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو
تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد
وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل لو في المستقبل
نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم
ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول و
هذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي
بحصول امر آخر في الماضي مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في

في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به
ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون
انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فاستعمال
لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني
للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد
لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد
ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد به في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان
المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور هنا استدلال فانك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب ان انتفاء المجيء
من انتفاء اكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له وان انتفاء
الاول هو سبب لانتفاء الثاني بل قصدت اعلامه بان انتفاء
الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان
يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم

الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ونلزمان
اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد
ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا
مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل
الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثمه اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر ولانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل
المقدر بعد لو والصالح للفاعلية وهو ان المفتوحة لا المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى
فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد
ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال
كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة
على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من
حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا

حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض عنه فاذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن
اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر ان وتعذر
اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يقع
فعلا في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول
زمان المتكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترز
به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق
بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات ...... عمل
الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل ادوات الشرط
فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا
لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير
مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكونه مبنيا
عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني
مثال الماضي لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك
وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط
عليه وغيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم فيلغى الشرط
وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز

اي يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم
كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا
مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون
باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار
جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لآتينك
وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلافه
المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم
فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر
باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه
وفي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين
اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل
عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي
تقديم المثال الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل بقدر الثاني على
الامكان على تقدير تقديم اللف على نشرهما من حيث مثالهما

مثالهما وتقديم القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدرة المعنى
كملفوظ به في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده وكان
الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله
لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي
اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لزم الاتيان بالفاء
لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما
للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني
اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
القرائن وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال
نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب
تكرارها وقد يكتفى بذكر القسم الواحد حيث يكون المذكور
ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل
اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس
في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات

والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول
للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها
اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها
اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء
كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا
مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه
وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز
التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما
وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف مطلقا
اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما
يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما
وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة
فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن
من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط
فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم
الجمعة فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل

وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها
جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء
وقدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع
النظر عن الفاء بل نضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن
قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط
المحذوف وهذا القائل متردد بين ان لا يكون وراء الفاء
مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع
عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر
فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق ثم
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد
فاعل الفعل المحذوف واما تقديره الرفع بما يذكر زيد
فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير

اما ساع

على تقدير

النصب بتقدير تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
وان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول فيه للفعل المحذوف
وجهه ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة الفعل المخاطب المعلوم وجواز اما يوم
الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول
الغائب مع عدم جوازهما بالاتفاق وانما مثل بمثالين ليكون
الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كلا انها حرف
يكثر بها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول
لشخص فلان يبغضك فيقول كلا اي ارتدع ليس الامر
كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك
لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا
بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى
كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال
انه اسم بني لكون لفظه كلفظ الذي هو حرف ولمناسبة
معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول بقولك تحقيقا
لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما
فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود
بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا
المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من

بين اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا
ما لم يسم فاعله وانما جعلت تاء التانيث ساكنة بخلاف تاء
الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء ففيه من
اول الامر سكون [illegible] على بناء ما الحقته ذكره تلك على اعراب
ما [illegible] لانها كالطرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه
اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق
تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما
الحاق علامة التانيث والجمع اي جمع المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج
المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون
معنويا او سماعيا وعلامة التانيث والجمع [illegible]
غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير
[illegible] الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف
[illegible] من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
[illegible] شرح [illegible] النحاة ولا منع من جعل [illegible]

التثنية [illegible]

التثنية [illegible]

ضمایر وابدال الظاهر منها والضایر مع في مثل هذا الابدال لانه
في بدل الكل من الكل او مكون الجملة خبر المبتداء المؤخر
والغرض كون الجزء منها التنوين في الاصل مصدر نوّنته
اي ادخلته نونا فسمي به نون الشيء اعني النون تنوينا
اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح
نون ساكنة اي بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل
عادا الاولى وهي شاملة نون من لدن ولم يكن و
وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة
فان هذه النونات اواخر تلك الكلمة لا توابع حركات
اي اخرها وانما قال يتبع حركة الآخر ولم يقل يتبع الآخر لان
المتبادر من متابعتها الآخر حصولها من غير تخلل شيء وههنا
الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر
الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر
من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل
تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق
فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود
تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا

تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو
ما دل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحق لا يتصور معناه
في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما
في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت
الآن واما التنوين في نحو رأيت احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى
منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض
للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم
مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت
بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين
عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ
وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق
بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك
والمقابلة وهو ما تقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان
الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر

الثاني ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فنحو التنوين
في اذرعات يقابل وتوهم بعضهم انه للتمكين وهو خطأ لانه
اذا سميت بمسلمات امرأة ثبت فيها التنوين ولو كان
للتمكين لزال لاجتماع العلمية والتأنيث وظاهر
انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو
الملحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه
حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد
من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر والملحق اواخر الابيات
والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في
اثنائها احيانا ايضا كما تشاهد من اصحاب الغناء الا ان
محل التغني بها انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلل بين
كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو انما
يلحق القافية المطلقة وهي التي كان رويها متحركا مشبعا
باشباع حركة واحد من الالف والواو والياء وتسمية
هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال

بابدال حرف الاطلاق بها كما في قول الشاعر
اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
فروي هذا البيت بالنون وحصل باشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني نون التأكيد واما الملحق
القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا
كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها امتناع
امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف
الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم
الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق
فالقافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا
يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر والحق
بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من
التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز
البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط
عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين
الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو
موضوع لغرض الترنم الا ان معناه الترنم كما ان حروف
التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني
ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحرف التي هي من اقسام

الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع شايع وان التنوين الاخر فقي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينئذ كالبنت مثلا لئلا يلتبس ببنت في مثل هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث ونون التاكيد المشددة

المشددة نحو تضربنانّ فانها معها اشبهها بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل الكائن في معنى الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربنّ والاستفهام نحو هل تضربنّ والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلنّ بالتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومنّ الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا يلزم نقص المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين

موصوفا
بالتخفيف والتشديد
المستقبل

وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان
في كلمة واحدة خارج النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في
التقاء الساكنين ما ذكر و مع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور
ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء
بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك
المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر
غائبا كان او مخاطبا او المؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة
فقط لا نزاع ما عدا ذلك المذكور ليشتمل التثنية وجمع المؤنث
وهو حكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث
اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في
المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون
التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي
التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة [illegible]
لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده [illegible]
في الوقف ... عند الاكثر ... وهما اي النونان الثقيلة
والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز

اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون فيها
معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او
تحريكهما بالضم والكسر وغرضه من هذا الكلام بيان ان الافعال المعتلة
الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين وهو شيئان
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة
نحو اغزي فالنون مع البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا
القوم وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف
الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم
الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون بحيث ضمتها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وتكسير الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع
المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل والا اي وان لم يكن
اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش
فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الالف
التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللام
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمه اي لاجل
ان النون مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع ضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترميان نظرا الى الغير البارز

تدبر

اما مع ضمير البارز ح

وارمي واخشي واما مع ضميره مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش ح

فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في ح

... التقاء الساكنين على غير حده ...

الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترون
فيه هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم
الواو كضمها في لم يردوا القوم هذا مثال ما فيه بارز مضموم
لاجل النون وهل ترين فمثل هل ترين يا بنات لياء وكسرها
كما يقال الم تري الناس هذا مثال ما فيه بارز مكسور لاجل
النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي
ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوف كما يرد مع ضمير التثنية
في اغزوا واغزن في اغز والحذف لواو المضموم ما قبلها كما
قيل اغزوا القوم ومن الامثلة وقعت على ترتيب ما
تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز
كالمذكورة على وبعضها لما هو مضمر غير الضمير البارز كالمتصل
كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكنين اي
التقاء بها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين
كقول الشاعر شعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما و
الدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون المخففة لتقائها
اللام الساكنة التي بعدها وابقيت الفتحة في تهين الفقير ولم
يحركها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا
لمرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف
ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا

فتحة ما قبلها لتدل عليها والا
لكان الواجب ان يقال صح

ما يدخل الفعل عن مرتبة صح

تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك
فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت بها اغزوا واغزي
وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت
عليهما حذفت النون ورددت المحذوف وقلت اغزوا
واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان
التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازم فجعل
اللازم مزية بابقاء اثره على ليس بلازم والمخففة
المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها
تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا
واصابني خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا
ولا تلحق بنا من بقعة شرور ناظرا واجعل نونات تقاليفنا
خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف
اواب عبودية على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته
محوا رقام الضلالات كافية ومن مضرة استقام الجهالات شافية
وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من
كمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض من العبيد
الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في فتح ابواب
عبودية للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض صحوة



ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المعظم
في سلك شهور سنة تسع
وتسعين وثمانمائة
اللهم انفعنا به

جامي

شرك يشرك من باب علم

حفظ يحفظ من باب علم

قلت من العجيب زكوة صبي
من الغني كان لفقير اعطى
فقال هل على صبي زكوة
على قول الحنفي زنشقى
فقلت ان شافعي لنا امام
وقد فرض الزكوة على الصبي

فان الفرض الرفع والنصب والجر

شمل يشمل من باب علم

لمحرره الويعواد

كتاب هندنيك فندين بليدك اي دل آمارا
به والله اوقوردك سن نظيرك يوق افنديرا
اوقورسن سن جاي براغوب بار جاي
اولورميون جمله جامع جهاندن برافنديرا

221

قطعه

بحمد الله جمالک پاکی الک
سعادتله نته تکرار گوردک
بقفه زلفک آیینه سینه
صفاکسب ایلدک دیدار گوردک

اللهم اجعلني خيراً مما يظنون واغفر لي
مما لا يعلمون ولا تؤاخذني بما يقولون فانك
تعلم وهم لا يعلمون